مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 5 كانون الثاني 2024

مقالات

i24NEWS: المتحدث السابق للحوثيين لi24News: التهديدات الغربية لن تردعهم

دعا أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الحوثيين إلى وقف هجماتهم على سفن الشحن في البحر الأحمر وإلا فإنهم سيواجهون العواقب

بعد 24 هجوماً للحوثيين على السفن التجارية في البحر الأحمر منذ منتصف نوفمبر/تشرين الثاني، يصدر المجتمع الدولي تحذيره الأخير. دعت 13 دولة، من بينها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والبحرين، الميليشيات المدعومة من إيران في اليمن إلى وقف هجماتها أو عليها مواجهة العواقب. وكرر أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يوم الأربعاء الدعوة: "إن هذه الهجمات لها آثار خطيرة على الأمن البحري والشحن والتجارة الدولية، كما أنها تقوض الوضع الإنساني الهش في اليمن، وتضر بقدرة المجتمع الدولي على تقديم المساعدة إلى المزيد من الأشخاص". وقال كريس لو، سفير الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة للإدارة والإصلاح: "إن أكثر من 21 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة."

لكن بحسب علي البخيتي، المتحدث السابق باسم الحوثيين، فإن ذلك لن يكون له أي تأثير على الميليشيا اليمنية. وقال لـ i24NEWSمتحدثا من لندن: "الحوثيون لن يلتفتوا لهذا التهديد. الحوثيون يزدهرون بالحروب الداخلية وإشعال الصراعات في الخارج." وتابع: "هذه فئة لا تستطيع العيش بدون حرب. لو لم تكن هناك حرب، لكانت هناك احتجاجات في جميع أنحاء اليمن بشأن قضايا مثل الاقتصاد والمجتمع وخفض الأسعار وما إلى ذلك، وقد فشلت في هذه المجالات."

وشغل البخيتي منصب المتحدث باسم الحوثيين حتى عام 2015، لكنه غادر بعد أن أطاحوا بالحكومة في صنعاء، وبدأوا في قمع معارضيهم. وأوضح الدافع وراء هجمات الحوثيين الأخيرة: "يفترض أن الحوثيين مسؤولون عن منع حرب جديدة في اليمن. هذه المنظمة لا تتحمل مسؤولية شعبها، بل تحاول تعزيز شعبيتها في العالم العربي والإسلامي، وإقناعه إن أي حرب أمريكية على اليمن ستؤثر على الناس العاديين."

* * *

i24NEWS: رئيس الأركان الإسرائيلي يعلن عن الطاقم الذي سيحقق في هجوم السابع من أكتوبر

قرر رئيس الأركان المقدم هرتسي هاليفي البدء بعملية تحقيق في الحرب، بما في ذلك التحقيق في يوم 7 أكتوبر

بعد حوالي ثلاثة أشهر من الهجوم المفاجئ الذي شنه حماس، أعلن رئيس الأركان عن الفريق الذي سيحقق في فشل الجيش وفي الحرب بشكل عان: قرر رئيس الأركان المقدم هرتسي هاليفي البدء بعملية تحقيق في الحرب، بما في ذلك التحقيق في يوم 7 أكتوبر والاستعدادات للمناورة والقتال داخل قطاع بحسب موقع "واينت." وسيبدأ الفريق عمله بعد أن يتلقى قريبا رسائل تعيين من هيئة الأركان العامة وسيترأسه وزير الأمن ورئيس الأركان الأسبق شاؤول موفاز والجنرالات يوآف هار إيفين، سامي ترجمان وزئيفي فركاش.

بصفته رئيسًا للأركان، شارك موفاز، من بين أمور أخرى، في الانسحاب من لبنان عام 2000، وفي التعامل مع الانتفاضة الثانية، وفي عملية الجدار الوقائي، كما شغل اللواء هار ايفن منصب رئيس شعبة العمليات وترأسها في حربي غزة عام 2008 و2014. يشغل اليوم منصب الرئيس التنفيذي لشركة رافئيل للمعدات العسكرية، كما شغل اللواء فركاش منصب رئيس قسم الاستخبارات، ورئيس قسم التكنولوجيا واللوجستيات وقائد الوحدة 8200.

ستتم هذه الخطوة بالتزامن مع آلية التفتيش الحالية لهيئة الأركان المشتركة، بقيادة اللواء موتي باروخ، للتحقيق في أحداث العمليات في قطاع غزة. ويقول الجيش الإسرائيلي إنه لا توجد صلة بين الإجراءات التي سيتم إطلاقها في لاهاي وفريق التحقيق الخارجي. ومن المفترض أن يقدم الفريق تقريرا مؤقتا في الأشهر المقبلة. وقد يؤدي بدء التحقيق إلى مطالبة الوزراء بالشروع أيضًا في إنشاء لجنة تحقيق حكومية، الأمر الذي سيختصر الطريق إلى المساءلة أو الاستقالة بين كبار المسؤولين.

ومن المتوقع أنه إلى جانب الفريق الأول، سيتم أيضًا تعيين فرق فرعية للتحقيق في قضايا محددة. وستستمر التحقيقات خارج الجيش في الفترة المقبلة، بالتزامن مع التحقيقات الداخلية التي بدأت بالفعل في بعض الوحدات القتالية - بما في ذلك تلك التي شاركت في العملية البرية وقاتلت في غلاف غزة في 7 أكتوبر.

* * *

i24NEWS: نتنياهو يوقف جلسة الكابينيت الأمني بعد تحوله لنقاش صاخب وصراخ بين الوزراء، فما القصة؟

انفجرت جلسة الكابينيت الأمن المصغر وفضت بعد جدال تخلله صراخ بين الوزيرين ايتمار بن غفير والوزير بين ريغيف وذلك على خلفية التقارير عن قرار هاليفي لإقامة طاقم يحقق في الإخفاقات في يوم السبت 7 أكتوبر، وبعد الآراء الحادة ضد رئيس هيئة الأركان، قام وزير الأمن يوآف غالانت بالدفاع عنه، وعلى ضوء الصراخ والضجيج، أوقفت الجلسة التي عقدت لمناقشة "اليوم التالي" بعد انتهاء الحرب في قطاع غزة .

جاء هذا بعد التقرير وفقا لوسائل اعلامية إسرائيلية على خلفية تشكيلة طاقم الجيش الإسرائيلي الذي سيحقق بإخفاقات الهجوم المباغت الذي شنته حماس، هاجم الوزراء ميري ريغف ، دافيد امسالم وايتمار بن غفير رئيس هيئة الأركان وزعموا "تعينون للتحقيق الأشخاص الذين كانوا وراء خطة فك الارتباط عن غزة"، كما قام بن غفير بالحديث عن المفهوم الذي يزعم بأن الجيش أسير له وعن خطة فك الارتباط. وردا على ذلك بدأ الوزير بيني غانتس بمهاجمة الوزراء على تصريحاتهم .

وبقي رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في غالبية النقاش المشتعل والعاصف بين الأطراف صامتا. وعندما انتقلت النبرات العالية الى صراخ حقيقي وقف نتنياهو موقفا الجلسة قائلا :"نواصل النقاش لاحقا ."

* * *

i24NEWS: وزير الأمن الإسرائيلي يعرض خطته لليوم التالي من الحرب في قطاع غزة

"لن يكون لإسرائيل سيطرة مدنية على قطاع غزة. سيعيش الفلسطينيون هناك، لذا فإن المسؤولين هناك سيكونون عناصر فلسطينية، بشرط ألا يكونوا معاديين لدولة إسرائيل"

بدأ المجلس الوزاري السياسي الأمني بعد اجتماع مجلس الوزراء لإدارة الحرب، مناقشة موضوع "اليوم التالي" في قطاع غزة. وفي مؤتمر صحفي للصحفيين السياسيين، أكد وزير الأمن يوآف غالانت: "في اليوم التالي لن تسيطر حماس على قطاع غزة ولن يكون لإسرائيل سيطرة مدنية على قطاع غزة. سيعيش الفلسطينيون هناك، لذا فإن المسؤولين هناك سيكونون عناصر فلسطينية، بشرط ألا يكونوا معاديين لدولة إسرائيل ولا يستطيعون العمل ضدها."

في المؤتمر الصحفي، قدم غالانت خطته لـ "اليوم التالي" في غزة، ولكن بعد دقائق من الإعلان، تعرض لهجوم من قبل عضو كبير في مجلس قيادة الحرب (الكابينيت)، التي يضم فقط رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزراء معسكر الدولة بيني غانتس وغادي آيزنكوت. وقال العضو الكبير: "إن العرض الذي قدمه وزير الأمن لوسائل الإعلام بالنسبة لليوم التالي ليس سوى اقتراح. وسيتم اتخاذ القرارات في مجلس الوزراء السياسي الأمني، وليس في وسائل الإعلام."

في الوقت نفسه، أجرت المؤسسة الأمنية حوارًا حول الموضوع مع الحكومة الأمريكية، وقام وفد من الجيش الإسرائيلي ووزارة الأمن بزيارة الولايات المتحدة وأجريت محادثات في واشنطن حول اليوم التالي، وحول الآلية الإنسانية التي تضمن إدخال المساعدات المدنية . في حين أن جهاز الأمن الإسرائيلي على اتصال بالبيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية.

وشدد غالانت على أن القتال في غزة سيستمر حتى تحقيق أهداف الحرب المتمثلة في إعادة المختطفين، وحرمان حماس من القدرات العسكرية والحكومية، وإزالة أي تهديد عسكري من قطاع غزة.

يهدف انتقال المراحل في المعارك إلى خدمة أهداف الحرب: في شمال قطاع غزة، ووفقًا للإنجازات العسكرية التي تحققت على الأرض، ستنتقل إسرائيل إلى أسلوب قتال جديد - الغارات والتدمير تحت الأرض ومن الجو بالاضاف الى الهجمات والعمليات الخاصة. في جنوب القطاع، هناك جهد عملياتي يهدف إلى القضاء على قيادة حماس وتحرير المختطفين وهذا جهد "متعدد المراحل"، وسيستمر طالما كان ذلك ضروريا. والغرض من القتال في هذه المرحلة هو تآكل "المقاومة" التي لا تزال في المنطقة، وفي الوقت نفسه تمكين الترويج لبديل حكم مختلف ليس معادياً لإسرائيل.

وزير الأمن يضع بعض المبادئ والمصالح بالنسبة لإسرائيل لليوم التالي في قطاع غزة. ومن الناحية الأمنية فإن حماس لن تسيطر على قطاع غزة ولن تمثل تهديدا أمنيا لمواطني إسرائيل، الأمر الذي سيحافظ على حرية العمل العسكري في قطاع غزة. ولن تكون هناك قيود على استخدام القوة العسكرية. ومن الناحية المدنية، ستقوم إسرائيل بإزالة المسؤولية المدنية عن القطاع، حيث لن يكون هناك وجود مدني إسرائيلي بعد تحقيق أهداف الحرب .

* * *

i24NEWS: لابيد: التسريبات من اجتماع مجلس الوزراء الليلة الماضية وصمة عارودليل على خطورة الحكومة

أشار عضو الكنيست يائير لابيد، صباح اليوم (الجمعة)، إلى التسريبات من مجلس الوزراء في حسابه على منصة X والتي ظهر فيها صراع بين الوزراء ورئيس الأركان، وقال: "إن التسريبات من مجلس الوزراء الليلة الماضية هي وصمة عار ودليل آخر إن هذه الحكومة خطيرة." وأضاف: "يجب على دولة إسرائيل أن تبدّل هذه الحكومة ورئيسها، هؤلاء الأشخاص لا يستحقون تضحيات وبطولات رجال ونساء الجيش الإسرائيلي، ولن يتمكنوا من قيادة قرار استراتيجي عليهم أن يرحلوا الآن."

وكانت القناة 12 الإسرائيلية قالت في وقت سابق إن خلافا نشب بين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت على خلفية منع رئيس الوزراء رئيسي الموساد والشاباك من حضور جلسة لحكومة الحرب.

وبحسب وسائل الإعلام الإسرائيلية انتهى اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر بخلافات حادة بين رئيس الأركان هرتسي هليفي وعدد من الوزراء بسبب تشكيل فريق للتحقيق في أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول الماضي، مما دفع نتنياهو إلى فض الاجتماع. وهاجم الوزراء هليفي بسبب تعيينه شاؤول موفاز -الذي أشرف على خطة الانسحاب من غزة عام 2005 -على رأس فريق التحقيق.

* * *

i24NEWS: تقرير: دعوة لمؤتمر يناقش الاستيطان في قطاع غزة مجددا في نهاية الشهر

هذا المؤتمر سيستعرض خرائط وخطط للاستعداد للاستيطان في غزة مجددا بعد انتهاء الحرب

ذكرت القناة الإسرائيلية N12 أنه في نهاية الشهر الجاري سيعقد مؤتمر في مدينة القدس لمناقشة اقامة نواة استيطانية في قطاع غزة بعد الحرب . سيعقد المؤتمر الذي تنظمه منظمة "نحالا" مع منظمات أخرى في مباني الأمة بمدينة القدس تحت عنوان "أمام مؤشرات الضعف المقلقة للمرحلة المقبلة من القتال - الدعوة إلى الاستيطان في قطاع غزة ." وسيتم خلال المؤتمر الذي سينظم في 28.1 استعراض نواة استيطان، خرائط وخطط مراحل استعدادات للعودة الى قطاع غزة. وأشارت حركة "نحلا" إن "الطلب الجماهيري لإعادة الاستيطان في قطاع غزة تتزايد، فبعد المذبحة في 7 أكتوبر، ظهرت مطالبات كبيرة بين بأن الانتصار في الحرب يشمل بداخله استيطان يهودي في قطاع غزة ." وذكروا أن آلاف الأشخاص طلبوا بأن يكونوا جزءا من الاستيطان في القطاع :"تعمل النوى على المستوى الجماهيري، أيضا على المستوى السياسي وأيضا على المستوى العملي استعدادا للوقت لذي فيه سيتمكنون من التواجد على الأرض ."

ومن المخطط أن يشارك في المؤتمر رؤساء سلطات محلية من جنوب إسرائيل، حاخامات، نواب كنيست وشخصيات جماهيرية، وليس من المعروف حتى الآن من هم أعضاء الكنيست الذي سيدلون بكلمات في هذا المؤتمر، إلا إن الحركة أشارت أنه "في هذه الأيام يوجد نواب في الكنيست وأعضاء إضافيين في الحكومة يؤيدون العملية ."

* * *

i24NEWS: غانتس في الضفة الغربية: "حتى في "اليوم التالي" للحرب، حكم القصبة في نابلس سيكون كحُكم خان يونس"

زار رئيس معسكر الدولة الوزير بيني غانتس، أمس (الخميس)، مقر قيادة الجيش في الضفة الغربية (شومرون) في ظل تصاعد الوضع الأمني في المنطقة، وقال: "نحن نركز على إزالة تهديد حماس، لكن لا ننسى أن هدفنا هو إزالة تهديدات الإرهاب على جميع الحدود، وتوفير حياة آمنة لسكان إسرائيل في الجنوب، وفي الشمال، وفي كل مكان."

وفي نهاية الزيارة، قال غانتس: "الدفاع عن البلدات هو قضية مركزية. هناك توسع هائل لقوات الجيش الإسرائيلي التي تقوم بمهام دفاعية على الحدود وفي محيط البلدات." وأضاف: " أفضل دفاع هو الهجوم، وهذا ما نفعله في جميع الجبهات وسنواصل القيام به. هذا جزء من تصور الحرب، وسيكون جزء لا يتجزأ منها. وفي "اليوم التالي" وفي السنوات التالية الحكم الذي سيطبق في القصبة في نابلس، سيكون ذات الحكم الذي يُطبّق في خان يونس. أينما يوجد الإرهاب فإن الجيش الإسرائيلي سيتحرك."

وقال غانتس أيضًا: "في هذه الحرب، ليس هناك "اليوم التالي"، هناك عملية طويلة وصعبة وضرورية، بكثافات متفاوتة. أيام وشهور وسنوات." وأضاف غانتس أن جزءا من العملية سيكون "إزالة تهديد حماس، وتعزيز العلاقة مع الدول العربية المعتدلة - لبناء واقع إقليمي مختلف وبدء عمليات التطبيع."

بالإضافة إلى ذلك، قال الوزير عن الواقع الذي سيتبلور بعد الحرب بأنه ستكون هناك "سيطرة أمنية كاملة على المنطقة، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي التي ستسمح بمواصلة الجهود العملياتية. وسنجد مسؤولين محليين يهتمون بقضايا الصرف الصحي والطب والأمور المدنية، بدعم من إدارة ستتكون في معظمها من الدول العربية المعتدلة، والتي سبق لبعضها أن أعرب عن استعداده للانضمام إلى هذا الجهد.

* * *

i24NEWS: تقرير: القيادي في حماس الذي قد يخلّف العاروري

من المتوقع أن يحل محله نائب رئيس إقليم الضفة الغربية بحركة حماس زاهر جبارين بحسب تقرير نشره موقع "N12" الإسرائيلي مع كل ما هو معروف عن القيادي الجديد.

قُتل نائب زعيم حركة حماس صالح العاروري، الثلاثاء المنصرم، في هجوم في منطقة الضاحية في بيروت، لكن المنظمة تفكر بالفعل في خليفة سيحل محله. ومن المتوقع أن يحل محله نائب رئيس إقليم الضفة الغربية بحركة حماس زاهر جبارين بحسب تقرير نشره موقع "N12" الإسرائيلي مع كل ما هو معروف عن القيادي الجديد .

زهار جبارين، 55 عاما، من مواليد عام 1968 في قرية سلفيت في الضفة الغربية. درس الشريعة الإسلامية في جامعة النجاح بنابلس. ومع تأسيس حركة حماس عام 1987، انضم جبارين إلى الحركة ويعتبر من مؤسسي جناحها العسكري. وفي أيام دراسته قام بتجنيد الطلاب في صفوفها، وخلال الانتفاضة الأولى كان مسؤولاً عن توزيع الإعلان المنشور لحماس في الضفة الغربية. وكان جبارين هو من قام بتجنيد "المهندس" يحيى عياش، الذي نفذ هجمات خطيرة في التسعينيات باستخدام انتحاريين واستخدم مهاراته في تجميع العبوات الناسفة القادرة على إحداث دمار هائل. وقُتل عياش في كانون الثاني/يناير 1996 على يد إسرائيل – باستخدام عبوة ناسفة قاتلة، 50 غراماً من المتفجرات، زرعت في هاتف محمول أُعطي له.

في عام 1993، اعتقل الشاباك جبارين وحكم عليه بالسجن مدى الحياة بالإضافة إلى 35 سنة أخرى لتورطه في سلسلة من الهجمات التي قُتل فيها إسرائيليون، وكان عضوا في الفرقة التي اختطفت وقتلت ضابط الشرطة الراحل نيسيم توليدانو في ديسمبر 1992.

خلال السنوات التي قضاها في السجن، قام جبارين بترجمة الكتب من العبرية إلى العربية. تم إطلاق سراح جبارين في نهاية المطاف في عام 2011 في صفقة شاليط وتم ترحيله إلى تركيا. وبعد إطلاق سراحه، استقر جبارين في تركيا، وسرعان ما وجد نفسه يعود إلى النشاط المكثف في صفوف حماس. لقد قطع شوطاً طويلاً منذ خروجه من السجن وعندها انضم الى صالح العاروري، وبالتالي عمل معه جنباً إلى جنب للتخطيط وتوجيه الهجمات في الضفة الغربية. وبمرور الوقت، أصبح الجبارين قريبا من العاروري، حتى حصل أخيرا على لقب نائب زعيم حماس في الضفة الغربية عام 2021. في السنوات الأخيرة، كان مسؤولاً عن المحفظة المالية للمنظمة ، وقد يقول البعض أنه نوع من وزير الخزانة، والمسؤول عن تمويل العمليات التي يتم تنفيذها.

صحيح أن جبارين يعتبر أقل كاريزما بكثير من العاروري، لكنه أحد كبار المسؤولين المرتبطين بحماس ومعروف بنفوذه وسلطته. وهو قريب من الإيرانيين، وعزز علاقات حماس مع طهران والتقى بكبار أعضاء الحرس الثوري - حتى أصبح أحد جهات الاتصال الرئيسية للمنظمة مع فيلق القدس التابع للحرس الثوري.

ويتولى جبارين ملف أسرى حماس وشارك في المفاوضات للتوصل إلى صفقة الرهائن. وبالتعاون مع العاروري، قام مباشرة بتشغيل عدد كبير من الخلايا المسلحة في جميع أنحاء الضفة الغربية، من جنين إلى مخيمات اللاجئين - من خلال "مقر حماس في الضفة الغربية" الذي ضخ إليه الأموال.

وفي كلمة ألقاها جبارين الليلة الماضية، عقب اغتيال العاروري، قال في محاولة للاستفزاز: "ندعو كافة أهلنا في الضفة الغربية، من كافة الفصائل، إلى مواصلة الثورة". وقبل نحو شهر قال: "لن يكون هناك تبادل للرهائن والأسرى، ما دامت الحرب مستمرة في غزة."

* * *

تايمز أوف اسرائيل: الجيش الإسرائيلي والشاباك يفضلان أن تدير عشائر فلسطينية قطاع غزة بشكل مؤقت

أفادت تقارير أن قادة الأجهزة الأمنية في صدد اقتراح خطة تدير فيها عشائر فلسطينية في قطاع غزة بشكل مؤقت القطاع الساحلي بعد انتهاء الحرب للإطاحة بحركة حماس، حيث تتولى كل عشيرة المساعدات الإنسانية والموارد لمناطقها المحلية. وذكرت هيئة البث الإسرائيلية "كان" يوم الإثنين إن الجيش الإسرائيلي وجهاز الأمن العام (الشاباك) يريدان تقسيم غزة إلى مناطق ومناطق فرعية، مع إسناد الإدارة المدنية وتوزيع المساعدات الإنسانية في كل منطقة إلى عشيرة محلية. وذكر التقرير أن العشائر المألوفة لمسؤولي الأمن الإسرائيليين فقط هي التي ستُعهد بإدارة المساعدات التي ستدخل القطاع الذي مزقته الحرب من مصر وإسرائيل.

الخطة، التي صاغها الجيش الإسرائيلي كحل مؤقت حتى يتم التوصل إلى ترتيب دائم لغزة، كانت ستُعرض على المجلس الوزاري الأمني المصغر، بحسب التقرير، ولكن تم تأجيل الاجتماع بعد مقتل نائب المكتب السياسي لحركة حماس صالح العاروري يوم الثلاثاء في هجوم نُسب إلى إسرائيل. بدلا من ذلك، التقى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو مع العضوين الآخرين في

كابينت الحرب، وزير الدفاع يوآف غالانت والوزير بيني غانتس، إلى جانب مستشاريهم، في حين تم تأجيل اجتماع كابينت الحرب.

ويصر نتنياهو على أن السلطة الفلسطينية، بشكلها الحالي تحت قيادة الرئيس محمود عباس، لا يمكن تكليفها بالسيطرة على غزة بعد الحرب. وكرر هذا الموقف في اجتماع للجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست يوم الاثنين، وقال للمشرعين: "لا جدوى من الحديث عن السلطة الفلسطينية كجزء من إدارة غزة طالما أن السلطة الفلسطينية لم تشهد تغييرا جوهريا"، بحسب "كان."

وجاءت تصريحات نتنياهو بعد اجتماع الأسبوع الماضي بين أحد المقربين من نتنياهو، وزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ومستشار الأمن القومي الأمريكي جيك سوليفان لمناقشة الحكم الفلسطيني في غزة بعد الحرب، ولكن لم يتم تحديد الهيئة الحاكمة. وأثار النقاش حول غزة ما بعد الحرب توترات داخل الحكومة ومع الولايات المتحدة.

في الأسبوع الماضي، ألغى نتنياهو نقاشا مخططا له في كابينت الحرب حول مستقبل غزة. وأفادت القناة 12 أنه فعل ذلك تحت ضغط اثنين من كبار حلفائه السياسيين من اليمين المتطرف، وزير المالية بتسلئيل سموتريش ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وكلاهما ليسا في كابينت الحرب المكون من ثلاثة أعضاء.

وكانت القناة 12 قد ذكرت في وقت سابق أن نتنياهو ألغى مثل هذه المناقشات في ثلاث مناسبات منفصلة بسبب عدم رغبته في معالجة دور السلطة الفلسطينية بعد الحرب. وطالب الوزيران اليمينيان المتطرفان نتنياهو بدلا من ذلك بمناقشة الأمر في مجلس الوزراء الأمني الأوسع، حيث كلاهما عضوان فيه. وفي هذه الأثناء، قام سموتريش بتفصيل خطته الخاصة لغزة ما بعد الحرب، والتي تتضمن إعادة توطين اليهود في القطاع والترحيل الجماعي، أو "تشجيع الهجرة" للفلسطينيين.

وتعارض إدارة بايدن بشدة احتلال إسرائيل لغزة بعد الحرب، وتدعو إلى تسليم القطاع إلى سلطة فلسطينية "متجددة". ومن المرجح أن تلوح هذه القضية بشكل كبير على جدول أعمال وزير الخارجية الأمريكي أنطوني بلينكن، الذي من المتوقع أن يزور إسرائيل هذا الأسبوع. وبدا أن مارتن إنديك، الذي شغل منصب سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل خلال إدارة كلينتون، ينتقد الخطة التي طرحها قادة الأمن الإسرائيليون. وكتب إنديك على منصة "إكس"، تويتر سابقا، أن الخطة ترجع إلى خطة مماثلة من السبعينيات، والتي كانت تهدف إلى أن تحكم الضفة الغربية "رابطات قرى"، والتي، وفقا لإنديك، "تم رفضها بصفة عامة من قبل الفلسطينيين باعتبارها (رابطات القرى) متعاونة [مع إسرائيل]."

* * *

تايمز أوف اسرائيل: ارتفاع أسعار الشحن البحري بعد هجمات جديدة على السفن بالبحر الأحمر

بقلم ليسا بيرتلين

ارتفعت أسعار الشحن البحري بعد هجوم صاروخي ومحاولة احتجاز تعرضت لهما سفينة تابعة لشركة "ميرسك" في مطلع الأسبوع مما دفع شركات الشحن إلى تعليق خطط استئناف عبور البحر الأحمر، وهو شريان رئيسي يؤدي لقناة السويس. ويهاجم الحوثيون في اليمن سفن شحن عالية القيمة في البحر الأحمر منذ نوفمبر تشرين الثاني لإظهار الدعم لحركة حماس في غزة. وأجبرت الهجمات السفن على تغيير مسارها لتدور حول الطرف الجنوبي لأفريقيا مما أدى إلى ارتفاع تكاليف هذه الرحلة الأطول، لكن الأسعار لا تزال أقل بكثير من المستويات التي بلغتها في عام 2021 خلال جائحة كوفيد-19.

وتربط قناة السويس المصرية البحر الأحمر بالبحر المتوسط، وهي أسرع وسيلة لشحن الوقود والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية من آسيا والشرق الأوسط إلى أوروبا. وتستخدم شركات الشحن هذا الطريق لنقل ما يصل إلى ثلث إجمالي شحنات الحاويات العالمية، التي تنقل بضائع مثل الألعاب وأحذية التنس والأثاث والأغذية المجمدة. وأدت الهجمات بالفعل إلى تأخير تسليم منتجات موجهة للعديد من الشركات، إذ تستخدم شركات مثل وول مارت وايكيا وأمازون طريق قناة السويس. وبحسب منصة الحجز والدفع للشحن الدولي (فريتوس)، ارتفعت أسعار الشحن من آسيا إلى شمال أوروبا لأكثر من الضعف متجاوزة أربعة آلاف دولار لكل حاوية بطول 12 مترا هذا الأسبوع، وزادت الأسعار من آسيا إلى البحر المتوسط إلى 5175 دولار.

وقال يهوذا ليفين رئيس الأبحاث في فريتوس في رسالة بالبريد إلكتروني إن بعض شركات الشحن أعلنت عن أسعار تزيد على ستة آلاف دولار لكل حاوية طولها 12 مترا لشحنات البحر المتوسط بدءا من منتصف الشهر، كما أن الرسوم الإضافية التي تتراوح بين 500-2700 دولار للحاوية يمكن أن تجعل الأسعار الشاملة أعلى من ذلك.

وحتى أمس الأربعاء، تم تغيير مسار مئات من سفن الحاويات والسفن الأخرى لتسلك طريق رأس الرجاء الصالح بجنوب أفريقيا لتجنب الهجمات، مما يضيف ما بين أسبوع وعشرين يوما إلى رحلاتها.

وقال مسؤولون تنفيذيون في مجال الخدمات اللوجستية إن ما يطلق عليها أسعار "فورية" تدفع لمرة واحدة تعادل تقريبا مثلي أسعار الشحن التي تتحرك في سوق العقود.

وقال كريستيان سور نائب الرئيس التنفيذي للشحن البحري في شركة يونيك لوجستيكس: "الذين يسعون باستماتة للحصول على مساحة (على متن السفن) سيدفعون." كما أن أسعار الشحن إلى موانئ أمريكا الشمالية الأقل تأثرا بالأمر ترتفع أيضا. ويمر ما يصل إلى 30% من البضائع التي تصل إلى الساحل الشرقي للولايات المتحدة عبر قناة السويس.

ويتوقع المسؤولون التنفيذيون في مجال الخدمات اللوجستية تحويل بعض هذه الواردات إلى الساحل الغربي للولايات المتحدة، وهو وجهة مباشرة عبر المحيط الهادي من الصين والمصدرين الآسيويين الآخرين. وارتفعت أسعار الشحنات من آسيا إلى الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية بنسبة 55% لتصل إلى 3900 دولار لكل حاوية بطول 12 مترا. وقال ليفين إن الأسعار بالنسبة للساحل الغربي قفزت 63% متجاوزة 2700 دولار قبل تحويل مسار البضائع المتوقع لتجنب المشكلات المتعلقة بالبحر الأحمر. وعلى الرغم من ارتفاع الأسعار، فإنها لا تزال أقل بكثير من المستويات القياسية الناجمة عن الجائحة في عام 2021 والتي بلغت 14 ألف دولار لكل حاوية بطول 12 مترا متجهة من آسيا إلى شمال أوروبا والبحر المتوسط و22 ألف دولار من آسيا إلى الساحل الشرقي لأمريكا الشمالية.

* * *

نيويورك جويش ويك: شرطة نيويورك تعلن عن 31 جريمة معادية للسامية في شهر ديسمبر، مع بدء تراجع حدة الحرب في غزة

أبلغت شرطة نيويورك عن 31 جريمة كراهية معادية للسامية في كانون الأول/ ديسمبر، وهو ارتفاع مقارنة بالشهر نفسه من العام الماضي 2022ولكنه انخفض مقارنة بشهري تشرين الأول\ أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر عندما تصاعدت الهجمات المعادية لليهود عقب غزو حماس لإسرائيل في 7 أكتوبر. ويمثل العدد الإجمالي لشهر ديسمبر أكثر من ضعف الرقم المسجل في

ديسمبر 2022، عندما كان هناك 14 جريمة كراهية ضد اليهود. كما أنها أعلى بكثير من متوسط 18 حادثة تم تسجيلها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام. لكن الحوادث المعادية للسامية الـ 31 في ديسمبر كانت أقل من 62 جريمة معادية لليهود مسجلة في نوفمبر و69 في أكتوبر، مما يشير إلى أن الموجة الأخيرة من معاداة السامية في المدينة ربما تكون قد بلغت ذروتها.

وشكلت الجرائم المعادية للسامية أكثر من نصف إجمالي جرائم الكراهية البالغ عددها 59 التي تم الإبلاغ عنها للشرطة في المدينة الشهر الماضي. وكانت هناك أيضًا 11 جريمة كراهية بدافع التوجه الجنسي، وأربع جرائم كراهية ضد المسلمين، وأربع جرائم كراهية ضد الآسيويين، وتسعة جرائم أخرى عبر عدة فئات أخرى.

وبلغ العدد الإجمالي للحوادث المعادية للسامية التي تم الإبلاغ عنها للشرطة في عام 2023 325 وفقا لتجميع بيانات الشرطة الشهرية. وهذا الرقم يصل إلى ما يقرب من حادثة معادية للسامية واحدة يوميًا.

وقالت جماعات الجالية اليهودية إنه من المحتمل ألا يتم إبلاغ الشرطة بالعديد من الحوادث. كما أبلغت الجماعات اليهودية عن ارتفاع حاد في معاداة السامية على المستوى الوطني وعلى الإنترنت منذ 7 أكتوبر. وشهد العام الماضي 32 جريمة كراهية معادية للسامية في مدينة نيويورك أكثر من عام 2022، حتى مع انخفاض حوادث التحيز بشكل عام بنسبة خمسة بالمائة.

لا تؤدي كل جرائم الكراهية المبلغ عنها إلى الاعتقال، ويمكن مراجعة الأرقام بعد الإحصاء الأولي. ويتابع المدعون العامون العديد من الحوادث التي وقعت في الشهر الأول أو نحو ذلك بعد 7 أكتوبر، بما في ذلك المشتبه به الذي زُعم أنه قام بمطاردة ولكم إسرائيليًا يهوديًا بالقرب من تايمز سكوير بعد 11 يومًا من الهجوم؛ امرأتان تم اتهامهما بعد أن هاجمتا أحد المارة الذي تصدى لهما أثناء قيامهما بتمزيق ملصقات الإسرائيليين المحتجزين في غزة؛ وشاب يبلغ من العمر 19 عامًا اتُهم بمهاجمة إسرائيلي في حرم جامعة كولومبيا بعد أسبوع من بدء الحرب. وشملت الحوادث الأخيرة الأخرى الكتابة على الجدران والتهديدات ضد المعابد اليهودية.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: محامي بريطاني للدفاع عن إسرائيل ضد مزاعم الإبادة الجماعية في غزة في لاهاي

بقلم جيريمي شارون

سيدافع محام بريطاني عن إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية في لاهاي ضد اتهامات جنوب أفريقيا للدولة بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في حربها المستمرة مع حماس في غزة. البروفيسور مالكولم شو كيه سي، الذي سيقدم دفاع إسرائيل ضد الاتهامات الأسبوع المقبل، هو خبير بارز في النزاعات الإقليمية ومؤلف منشور حول قانون الإبادة الجماعية شو، 76 عامًا، هو أيضًا خبير في حقوق الإنسان، وقد مثل دولًا من بينها الإمارات العربية المتحدة وصربيا والكاميرون في المحكمة الدولية. وتم تأكيد تعيين شو من قبل مسؤول إسرائيلي على قناة X. وأفاد موقع Ynet أنه أحد المحامين الأربعة الذين تم اختيارهم لتمثيل القدس في جلسات الاستماع عن اتهامات جنوب أفريقيا بارتكاب جرائم حرب في محكمة العدل الدولية في 12 كانون الثاني/يناير ومن المتوقع أن تشهد جلسة الاستماع المقرر عقدها في 11 يناير/كانون الثاني عرض ممثلي جنوب أفريقيا لقضيتهم ضد إسرائيل، في حين ستقدم إسرائيل دفاعها ضد الاتهامات في اليوم التالي.

في طلبها الذي قدمته في الأسبوع الماضي، اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بارتكاب أعمال خلال حربها ضد حماس في غزة تعتبر "ذات طابع إبادة جماعية، لأنها ارتكبت بنية محددة مطلوبة ... لتدمير الفلسطينيين في غزة كجزء من الوحدة الوطنية الفلسطينية الأوسع". مجموعة عرقية وإثنية."

إسرائيل هي إحدى الدول الموقعة على اتفاقية الإبادة الجماعية التي اعتمدتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1948، وبالتالي فهي تخضع لولاية محكمة العدل الدولية، وهي جهاز تابع للأمم المتحدة، ولأحكامها. وبموجب الاتفاقية، فإن إسرائيل ملزمة بإرسال ممثلين إلى المحكمة بعد تقديم شكوى ضدها.

أعلنت إسرائيل الحرب على حماس بعد أن اقتحمت الحركة حدودها الجنوبية من غزة في 7 أكتوبر، وذبحت حوالي 1200 شخص – معظمهم من المدنيين الذين قُتلوا وسط أعمال وحشية مروعة – واختطفت أكثر من 240 آخرين. وترفض أي تأكيد على أنها تستهدف المدنيين أو تشارك في أي شيء آخر غير حملة الحفاظ على أمنها. وتقول إسرائيل إنها تبذل جهودا لتجنب إلحاق الأذى بالمدنيين أثناء قتال جماعة إرهابية متمركزة بين السكان المدنيين. كما اتهمت منذ فترة طويلة الفصائل الفلسطينية في غزة باستخدام الفلسطينيين في القطاع كدروع بشرية، والعمل من مواقع، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، التي من المفترض أن تكون محمية.

وزعمت وزارة الصحة التي تديرها حماس في غزة أنه منذ بداية الحرب، قُتل أكثر من 22 ألف شخص، معظمهم من المدنيين. ولا يمكن التحقق من هذه الأرقام بشكل مستقل، وتعتقد إسرائيل أنها تشمل حوالي 8500 من مقاتلي حماس، بالإضافة إلى المدنيين الذين قُتلوا بسبب الصواريخ الفلسطينية. وقُتل ما يقدر بنحو 1000 إرهابي آخر في إسرائيل خلال هجوم 7 أكتوبر.

يتم الاستماع إلى القضايا في محكمة العدل الدولية من قبل لجنة مكونة من جميع قضاة المحكمة الخمسة عشر، ولكن يجوز لكلا طرفي القضية ترشيح قاضٍ لعضوية اللجنة. ويتم اتخاذ القرارات بالأغلبية البسيطة لرؤساء القضاة.

وقال مسؤول حكومي إن إسرائيل سترشح بالتأكيد قاضيا نيابة عنها، وإن المحامي الأمريكي البارز آلان ديرشوفيتز كان أحد الأسماء العديدة التي تم طرحها والتي قد يتم اختيارها لهذا الدور. ويشارك مسؤولون من عدة وزارات وهيئات حكومية في التعامل مع قضية محكمة العدل الدولية، بما في ذلك وزارة العدل ووزارة الخارجية ومكتب رئيس الوزراء، من بين جهات أخرى.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: أعلان الجيش الإسرائيلي عن التحقيق في الإخفاقات في الفترة التي سبقت 7 أكتوبر أثار غضب الوزراء

بقلم إيمانويل فابيان

هاجم أعضاء الحكومة اليمينية الفريق الذي من المقرر أن يضم رئيس هيئة الأركان الأسبق موفاز، وانتقدوا توقيت التحقيق مع استمرار القتال في غزة؛ شكل رئيس الأركان هرتسي هاليفي فريقا من المسؤولين العسكريين السابقين للتحقيق في إخفاقات الجيش في الفترة التي سبقت هجوم حماس في السابع من أكتوبر/تشرين الأول، الأمر الذي أثار انتقادات حادة من الوزراء اليمينيين. وجاء القرار بعد 90 يوما من شن حماس هجومها على جنوب إسرائيل. وسيكون رئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق شاؤول موفاز، ورئيس مديرية المخابرات العسكرية السابق أهارون زئيفي فركاش، وقائد القيادة الجنوبية

السابق سامي ترجمان، ورئيس مديرية العمليات السابق يوآف هار إيفين من بين أعضاء فريق التحقيق. وسيقوم الفريق بالتحقيق في تصرفات الجيش الإسرائيلي فقط في 7 أكتوبر والفترة التي سبقت هجوم حماس. ويهدف التحقيق إلى استخلاص استنتاجات عملياتية للجيش، ولن ينظر في سياسات القيادة السياسية.

في وقت سابق، قال الجيش الإسرائيلي إنه سيحقق في هجوم 7 أكتوبر "عندما تكون لدينا الإمكانية العملياتية". وأوضح الجيش أنه لم يبدأ بعد التحقيق في الإخفاقات التي أدت إلى الهجوم الصادم الذي شنته حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول، مما أسفر عن مقتل حوالي 1200 شخص واحتجاز حوالي 240، لكنه أكد أن "عملية التحقيق قيد الإعداد".

وفي بيان قصير، قال الجيش الإسرائيلي إن هيئة الأركان العامة تختار رؤساء فرق مختلفة للتحقيق في الأحداث المحيطة بالهجوم. وأضاف بيان الجيش الإسرائيلي: "عندما يتم الانتهاء من الأمور، سيتم الإعلان عنها للجمهور".

وبموجب التحقيق المزمع، سيحقق موفاز مع هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، وسيقوم زئيفي فركاش بالتحقيق في معلومات استخبارات الجيش الإسرائيلي، وسيقوم ترجمان بالتحقيق في الدفاعات الفاشلة على حدود غزة، وسيقوم هار-إيفن بالتحقيق في الجوانب العملياتية العامة ليوم 7 أكتوبر.

وجاء القرار في الوقت الذي انتهى فيه اجتماع لكبار الوزراء، كان يهدف إلى مناقشة التخطيط لإدارة غزة عقب الحرب ضد حماس، إلى شجار حاد وغاضب بين الوزراء وضباط الجيش، حيث اعترض المشرعون اليمينيون على خطط الجيش الإسرائيلي لتدمير قطاع غزة. التحقيق في أخطائها. وشهد الشجار قيام سياسيين يمينيين، بما في ذلك البعض من حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بتوجيه انتقادات إلى هاليفي بسبب توقيت التحقيق وضم موفاز، وهو سياسي سابق. وقد أدى الخلاف إلى ظهور التوترات القائمة منذ فترة طويلة بين الجيش وبعض أعضاء ائتلاف اليمين المتشدد بشأن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، مما كشف عن تصدعات في الجبهة الموحدة إلى حد كبير التي قدمتها الحكومة منذ اندلاع الحرب. قبل ثلاثة اشهر. وجاء ذلك أيضًا في الوقت الذي يتوجه فيه وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن إلى المنطقة لإجراء محادثات طال انتظارها حول خطط إنهاء القتال وتسليم السيطرة المدنية على غزة.

وبحسب التقارير، واجهت وزيرة المواصلات ميري ريغيف هاليفي خلال الاجتماع حول التحقيق، وانضم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير المالية بتسلئيل سموتريش، ووزير التعاون الإقليمي دافيد أمسالم إلى المعركة حيث طالبوا بمعرفة سبب قرار الجيش إطلاق تحقيقها مع استمرار القتال في غزة.

وفيما يتعلق بإدراج موفاز، تردد أن الوزراء أعربوا عن غضبهم بسبب تورطه في الانسحاب من غزة عام 2005. ويأمل البعض في اليمين المتطرف أن يتراجعوا عن فك الارتباط عن القطاع عقب الحرب ضد حماس، وإعادة بناء المستوطنات هناك.

* * *

تايمز أوف اسرائيل: شجار، ووزراء يهاجمون رئيس أركان الجيش خلال اجتماع لمناقشة إستراتيجية غزة ما بعد الحرب

انتقد السياسيون اليمينيون توقيت التحقيق بينما لا يزال القتال جاريًا، ومشاركة موفاز فيه، بينما دافع غالانت وغانتس عن هاليفي، وطلبا من المشرعين عدم التدخل

انتهى اجتماع لكبار الوزراء كان يهدف إلى مناقشة المخططات لإدارة غزة بعد الحرب الإسرائيلية ضد حماس بمشادات كلامية حادة وغاضبة بين الوزراء والضباط العسكريين، وفقًا لتقارير صدرت صباح الجمعة، بعد اعتراض المشرعون اليمينيون على خطط الجيش للتحقيق في أخطائه. وشهد الشجار توجيه سياسيين يمينيين، بما في ذلك البعض من حزب الليكود الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، انتقادات إلى رئيس أركان الجيش الإسرائيلي هرتسي هاليفي بسبب توقيت التحقيق وضم وزير دفاع سابق له.

وقد أبرز الشجار التوترات القائمة منذ فترة طويلة بين الجيش وبعض أعضاء ائتلاف اليمين المتشدد بشأن السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وكشف عن تصدعات في الجبهة الموحدة التي تسعى الحكومة تقديمها منذ اندلاع الحرب قبل ثلاثة أشهر. وجاء ذلك في الوقت الذي يتوجه فيه وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن إلى المنطقة لإجراء محادثات طال انتظارها حول الخطط لإنهاء القتال وتسليم السيطرة المدنية على غزة.

وذكرت تقارير في وسائل إعلام عبرية، نقلا عن مشاركين في الاجتماع لم تذكر أسماءهم، أن نتنياهو أنهى الاجتماع بعد ثلاث ساعات بعد اندلاع المشادة الكلامية، عندما سارع بعض الوزراء للدفاع عن هاليفي. وقال أحد الوزراء لإذاعة "كان" إن صوت الصراخ "وصل خارج الغرفة"، وقال آخر إن بعض مسؤولي الدفاع غادروا مبكرا، احتجاجا على ما يبدو على المعاملة التي تلقوها.

ومع بدء الاجتماع في وقت متأخر من الليل، ظهرت تقارير تفيد بأن هاليفي يشكل لجنة من مسؤولين سابقين في وزارة الدفاع للتحقيق في إخفاقات الجيش في الفترة التي سبقت هجمات حماس في 7 أكتوبر على جنوب إسرائيل، والتي لم يكن الجيش مستعد لها ولم يتمكن الاستجابة عليها بفعالية لساعات. وبحسب التقارير، واجهت وزيرة المواصلات ميري ريغيف هاليفي خلال الاجتماع حول التحقيق، وانضم وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير ووزير المالية بتسلئيل سموتريش ووزير التعاون الإقليمي دافيد أمسلم للمطالبة بمعرفة سبب قرار الجيش بإطلاق التحقيق بينما لا يزال القتال جاريًا في غزة.

ونقل عن أمسلم قوله "لماذا نحتاج إلى التحقيق الآن؟ هل العسكريون في موقف دفاعي بدلاً من الانشغال بالفوز في [الحرب]؟"

كما ورد أن الوزراء أعربوا عن غضبهم من إدراج وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز في التحقيق بسبب تورطه في الانسحاب من غزة عام 2005. ويأمل البعض في اليمين المتطرف أن يتم التراجع عن فك الارتباط عن القطاع في أعقاب الحرب ضد حماس، وهي فكرة تعتبر مرفوضة على نطاق واسع.

"عينت موفاز؟ هل جننت؟"، نُقل عن ريغيف قولها.

ووفقا للتقارير، اتهم بن غفير وسموتريتش هاليفي بالتمسك بمفهوم فاشل فيما يتعلق بتعاملات إسرائيل مع الفلسطينيين، والذي كشفته الهجمات. وعكست هذه المزاعم انتقادات اليمين الانتقامي ضد خطط "اليوم التالي" في غزة التي تمنح الفلسطينيين سيطرة جزئية على شؤون القطاع. وقد دفع هذا الادعاء وزير الحرب بيني غانتس، رئيس الأركان ووزير الدفاع السابق، إلى الانفجار قائلاً "هذا تحقيق مهني، ما علاقته بفك الارتباط والمفاهيم؟ رئيس الأركان يحقق في ما حدث لخدمة أهدافنا القتالية وقدرتنا على التخطيط لمواجهة في الشمال."

ودافع وزير الدفاع يوآف غالانت عن قرار هاليفي، وانتقد الوزراء "لمهاجمته"، مما أثار مشاحنات جديدة حول ما إذا كان بإمكان الجيش أن يأمر بإجراء تحقيق دون موافقة السياسيين.

ورد هاليفي على الوزراء قائلا إن التحقيق كان عمليا، ولا يتعلق بالسياسة.

"هذا مثل عدم تقديم جدول أعمالي للغد. إذا كنت بحاجة إلى التحقيق في العمليات، فأنا لا أحتاج إلى موافقة". وأشار إلى أن التحقيق سيساعد الجيش على تجنب نفس الأخطاء بينما يستعد لحرب محتملة ضد حزب الله في لبنان.

ودعم غالانت هاليفي، وقال لزملائه إن أمر قائد الجيش الإسرائيلي بإجراء تحقيق "لا يعنيكم". ومع احتدام النقاش وبدء الصراخ، قال لريغيف "ميري، أنا لا أعمل لديك. دعيني أتكلم. يمكن لرئيس الأركان أن يفعل ما يريد."

وقد رفض القادة السياسيون الإسرائيليون بشكل واضح النظر في الأخطاء التي سمحت بوقوع هجوم 7 أكتوبر، ووعدوا بأنهم سيفعلون ذلك بعد الحرب، التي شنت بهدفين مزدوجين هما القضاء على حماس وإعادة الرهائن، مع توقع البعض أن الأمر قد يستغرق سنة أو أكثر.

وعلى عكس نتنياهو وغيره من السياسيين، الذين رفضوا قبول اللوم أو تحمل مسؤولية السماح بوقوع الهجوم في ولايتهم، كان رؤساء وكالات الدفاع والاستخبارات صريحين إلى حد كبير في تحمل المنسؤولية والوعد بإجراء تغييرات.

وخلال الشجار، أشار الوزراء المتحالفون ضد هاليفي إلى أن لديهم الكثير من الانتقادات للجيش، لكنهم أحجموا عن انتقاد الجيش علنًا بسبب الحرب المستمرة. وتساءلت الوزيرة يفعات شاشا بيطون، من حزب "الوحدة الوطنية" الذي انضم إلى الائتلاف كإجراء طارئ ليكون له رأي في إدارة الحرب، عن سبب عدم انتقاد القيادة السياسية أيضا. ومع استمرار المشاحنات، أعلن نتنياهو انتهاء اللقاء، قائلا إنه سيستمر في وقت آخر. ولم يصدر بيان حكومي بشأن الاجتماع.

وبحسب هيئة البث العامة "كان"، قال نتنياهو لهاليفي في ختام الاجتماع، "أحيانًا، عليك الاستماع إلى الوزراء." وعبر وزراء تحدثوا إلى هيئة البث عن غضبهم من الطريقة التي عومل بها هاليفي، وقال أحدهم إن الحكومة بحاجة إلى إعادة التفكير فيما إذا كان المجلس الوزاري الأمني المصغر بتشكيله الحالي "صالح لاتخاذ قرارات بشأن سياساتنا الدفاعية."

وقال وزير آخر للإذاعة "ما حدث هناك كان مخزيا. يمكن انتقاد الجيش الإسرائيلي، لكنهم لاحقوا رئيس الأركان بلا هوادة."

وجاء الاجتماع قبل أيام من زيارة بلينكن لإسرائيل لمناقشة "الانتقال إلى المرحلة التالية" من الحرب، وفقا لما ذكره المتحدث باسم وزارة الخارجية ماثيو ميلر، الذي أشار إلى أن المحادثات من المرجح أن تتطرق إلى مجالات الخلاف. لا نتوقع أن تكون كل محادثة في هذه الرحلة سهلة. من الواضح أن هناك قضايا صعبة تواجه المنطقة وأن خيارات صعبة أمامها، لكن الوزير يعتقد أن من مسؤولية الولايات المتحدة الأمريكية قيادة الجهود الدبلوماسية لمواجهة تلك التحديات بشكل مباشر، وهو مستعد للقيام بذلك في الأيام القادمة"، وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية.

وكان من المقرر في البداية عقد الاجتماع يوم الثلاثاء ولكن تم تأجيله بعد اغتيال زعيم حماس صالح العاروري في بيروت، والذي نُسب على نطاق واسع إلى إسرائيل. وسعى نتنياهو في البداية إلى إجراء النقاش في مجلس الوزراء الحربي الأصغر الذي لا يضم الوزراء الذين انتقدوا هاليفي، لكنه أجراها في المجلس الوزاري المصغر بعد ضغوط من سموتريش وبن غفير، وفقا للتقارير.

وبحسب ما ورد، حاول رئيس الوزراء تجنب أي نقاش حول مستقبل غزة لأنه سيتطرق إلى الدور المتوقع أن يتولاه مسؤولي السلطة الفلسطينية في إدارة الشؤون المدنية في غزة بعد هزيمة حماس. وقد أحبط هذا التأخير إدارة بايدن، التي تقول إن الفشل في التخطيط لمن سيحكم غزة بعد الحرب قد يؤدي إلى تورط الجيش الإسرائيلي في القطاع إلى أجل غير مسمى.

* * *

هآرتس: إسرائيل أمام العدل الدولية: ثمن التصريحات المنفلتة للوزراء العنصريين

بقلم مردخاي كرمنتسر

توجهت جنوب إفريقيا الى محكمة العدل الدولية بدعوى أن إسرائيل ترتكب في غزة جريمة إبادة شعب، والتماسها لأمر مؤقت لوقف عملياتها العسكرية في قطاع غزة، يخلق خطراً حقيقياً على مكانة إسرائيل. هذا الأمر موجه ضد الدولة ولا يحدد مسؤولية شخصية جنائية لشخص معين، لكنه يمكن أن يشكل الخلفية والأساس أيضاً للحاجة الى إجراءات امام محكمة الجنايات الدولية، لا سيما اذا وجهت محكمة العدل الدولية اصبع الاتهام لأشخاص معينين.

المشكلة بالنسبة لإسرائيل هي أن جريمة إبادة شعب يتم تعريفها بشكل حاسم عن طريق هدف الإبادة بشكل كامل أو جزئي، لمجموعة قومية، عرقية أو دينية. عندما يرافق هذا الهدف عمليات قتل، حتى لعدد قليل من بين هذه المجموعات والتسبب بأضرار لأي منهم، فإن هذه الأعمال تندرج في اطار جريمة إبادة شعب. ايضا فرض شروط معيشة على مجموعة كهذه تستهدف تحقيق ابادة كاملة أو جزئية لها.

بشكل عام توجد صعوبة في اثبات الاساس النفسي لهدف الإبادة. لكن في هذه الحالة سيكون بالامكان أن تطرح امام المحكمة سلسلة طويلة لتصريحات سياسيين (مثل الوزير عميحاي الياهو الذي قال إن القاء قنبلة نووية على غزة هي «احد طرق محاربة حماس»)، وقادة رأي طالبوا بالتعامل مع غزة مثل التعامل مع العماليق (رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو الذي اقتبس في رسالته للجنود آية «تذكّر ما فعله بك عماليق»). وتجويع بلا رحمة للغزيين وعدم التمييز بين مقاتلي حماس والغزيين غير المشاركين وتقليص كبير لعدد سكان غزة (حسب اقوال وزير المالية بتسلئيل سموتريتش «اذا اصبح في غزة

100أو 200 ألف عربي وليس 2 مليون فإن الحوار حول اليوم التالي سيكون مختلفاً»). أو التصفية الجماعية لهم.

التعريف الغامض والواسع ايضا لأهداف الحرب العلنية، لا سيما في كل ما يتعلق بالبنية التحتية الحكومية (ليس العسكرية) لحماس في غزة، ليس في صالح إسرائيل. ايضا تجنب سلطات النيابة لإجراء تحقيق ضد تصريحات واضحة للتحريض على إبادة شعب. هذا الخطاب غير المسؤول والهجومي يضر بشكل كبير بإسرائيل. الطريقة لتقليص الأضرار هي وضع ستارة فاصلة بين هذه الثرثرة وبين قيادة الجيش. يجب رؤية أن الجيش لم ينجر الى هذا التيار الضحل، وأنه يتمسك بقوانين الحرب والأخلاق الإنسانية الأساسية. سيكون من الأسهل النجاح في ذلك عندما سيدور الحديث عن مؤثرين من كل الأنواع. ومن الأصعب فعل ذلك عندما نتحدث عن سياسيين ووزراء يخضع الجيش لهم. إسرائيل ستطرح أمام المحكمة الأفعال الفظيعة التي ارتكبها مخربو حماس والرعاع الذي رافقهم بكامل الحجم والخطورة. سيكون من الخطأ الافتراض بأن هذا كاف. فبالذات الطبيعة التي لا يمكن تخيلها للفظائع يمكن أن تفسر كمحفز للانتقام والرد القاسي وغير المنضبط الذي يصل الى درجة ابادة شعب.

يجب الاخذ في الحسبان بأن جنوب افريقيا ايضا ستعرض على المحكمة ما أحدثته هجمات الرد للجيش الاسرائيلي على السكان المدنيين، الذين من ناحية المحكمة والقانون الدولي ليس حكمهم مثل حكم حماس. وحقيقة أننا نحن الاسرائيليين لا نشاهد هذه الصور أو المعاناة الشديدة الكامنة فيها، تخلق لدينا صورة جزئية ومشوهة للواقع. هذه لن تكون الصورة التي سيتم عرضها في المحكمة.

الأعمال التي أدرجت تحت تعريف الدفاع المشروع عن النفس هي أعمال مبررة. لذلك، لا يمكن شملها في جريمة ابادة شعب. إسرائيل سيكون عليها الإظهار بأن عمليات الجيش تندرج في هذا التعريف، أي أن الجيش الذي دخل الى المعركة بعد مهاجمة إسرائيل بوحشية استثنائية، وجه هجماته للأهداف العسكرية وليس المدنية، وأنه تم الحفاظ على قاعدة الاتزان. معنى هذه القاعدة هو أنه في المقارنة بين هدف العملية العسكرية التي تم القيام بها (الإنجاز العسكري المأمول) وبين المس بالمدنيين غير المشاركين في القتال، فان المس بالمدنيين لم يكن بشكل مفرط.

في المقام الاول إسرائيل يجب عليها أن تظهر الإجراءات التي يطبقها الجيش الإسرائيلي من اجل تلبية طلبات قوانين الحرب، أي أنه كانت إجراءات منظمة وصارمة على اساس الاستشارة القضائية، التي فيها تم فحص هذه الامور، الفائدة والضرر التي توجد في العملية العسكرية، وأن نتيجة الفحص كانت أن الضرر مقارنة مع الفائدة غير مفرط.

السؤال الاساسي متى يعتبر الاضرار بالمدنيين أضراراً مفرطاً هو سؤال صعب ومعقد ولا توجد له اجابة واضحة. في هذا السياق فان إسرائيل يجب عليها تقديم الكثير من الادلة التي توجد لديها والتي تشير الى الاستخدام الاجرامي (خلافا لقوانين الحرب)، الذي قامت به حماس وتقوم به، ضد السكان المدنيين، في المستشفيات والمساجد والمدارس ورياض الاطفال والبيوت الخاصة، كدروع بشرية لأعضائها أمام الجيش الاسرائيلي. إسرائيل ستعرض ايضا جهودها لابعاد المدنيين عن الاهداف العسكرية كي لا يصابوا. السؤال الذي ستطرحه إسرائيل بكل القوة امام المحكمة هو: هل يمكن تخيل أن قوانين الحرب تمنع الطرف الذي تمت مهاجمته من الدفاع عن نفسه بنجاعة، لأن من قام بالهجوم يحيط نفسه بالمدنيين؟. مع ذلك، يجب على إسرائيل مواجهة سلسلة من الحالات التي فيها، للوهلة الأولى، لحقت أضرار قاسية جداً بالكثير من المدنيين، حيث أن الهدف العسكري كان محدودا (من ناحية الإنجاز المأمول).

حتى لو تقرر أن إسرائيل قد تجاوزت في بعض الحالات متطلبات قوانين الحرب من هذه الناحية، فهذا ليس فيه ما من شأنه أن يدل على أنها ارتكبت جريمة ابادة شعب. لذلك يجب الإظهار بأنه قد تحققت أسس هذه الجريمة، وفي المقام الأول الهدف الأساسي. بالهجوم والإحباط والعنصرية تسببنا لأنفسنا بأضرار كبيرة في هذا الصدد. من الخطير تعليق الآمال على حقيقة أن الشعب اليهودي كان ضحية جريمة الابادة الجماعية، أو المقارنة مع جيوش اخرى (مثل الجيش الاميركي) عندما يتعلق الامر بنسبة العدد بين الضحايا من الجنود والضحايا المدنيين. القانون الدولي لا يخلو من التطبيق الانتقائي، وما لم يتم طرحه في المحكمة لا يشكل سابقة. لكن الضرر الذي يمكن أن يلحق بإسرائيل لا يعتبر ضرراً قضائياً فقط. فاذا أصدرت المحكمة في لاهاي أمراً مؤقتاً، كاملاً أو جزئياً، وحتى لو لم تصدر، ولكن تم توجيه انتقاد لسلوك إسرائيل في غزة، فان حركة مقاطعة إسرائيل في العالم ستتعزز جدا. يتوقع أن تكون محاولة لفرض عقوبات على إسرائيل بواسطة مجلس الأمن (فقط الرئيس الأميركي بايدن يمكنه «انقاذنا منها»). العلاقات بين إسرائيل والدول العربية ستكون في امتحان صعب ومكانة إسرائيل الدولية ستضرر بشكل كبير.

هناك عوامل تضر بوضع إسرائيل أمام المحكمة والمجتمع الدولي، منها حقيقة أنه في الحكومة الإسرائيلية وفي الكابنت السياسي الأمني يوجد وزراء عنصريون أصوليون، وحقيقة أن إسرائيل انحرفت عن طريق جهود التوصل الى اتفاق مع الفلسطينيين، وحتى أنها ترفض هذه الطريق الى درجة نفي حقهم في تقرير مصيرهم القومي. هذه العوامل تحولنا الى خاسرين في الساحة الدولية. طالما أن إسرائيل استمرت في السير في هذا الطريق المسدود فان الموجات المناهضة لإسرائيل واللاسامية ستتعزز، ومكانة إسرائيل بين الشعوب ستهبط وتتدهور. إسرائيل المحبة للسلام والملتزمة بالقيم الإنسانية لم تكن لتُستدعى كما يبدو للمثول أمام محكمة العدل الدولية.

* * *

يديعوت أحرونوت: الكلفة العقلية للعائلات على الجبهة المنزلية: قلق واضطرابات الأكل والنوم

بقلم هدار جلعاد

* * *

هآرتس: هكذا أحرجت إسرائيل رئيس "حزب الله" باغتيالها العاروري في العمق اللبناني

بقلم عاموس هرئيل

ترجمة: صحيفة القدس العربي

الاغتيال المنسوب إلى إسرائيل لشخصية رفيعة في حماس، صالح العاروري، وبالأساس المكان الذي نفذت فيه عملية الاغتيال أول أمس (حي الضاحية الشيعي في جنوب بيروت) تضع حزب الله أمام معضلة بخصوص طبيعة مشاركته في مواصلة الحرب مع إسرائيل. رئيس حزب الله، حسن نصر الله، هدد في آب الماضي بالرد بقوة على أي عملية لإسرائيل ضد لبنان. المس بالعاروري، وهو شخصية بارزة في حماس، في لبنان وفي قلب معقل حزب الله، يلزم نصر الله برد شديد.

لكن أقوال نصر الله أمس في الخطاب الذي تحدد موعده آنفاً، لم تدل على رغبة جامحة في الذهاب إلى معركة من ناحية رئيس الحزب. وصف حسن نصر الله في خطابه، اغتيال العاروري ثلاث مرات على التوالي بـ"العملية الإجرامية" وأن الحزب لن يمر عليه مرور الكرام. مع ذلك، ظهر من أقوال حسن نصر الله أن توجه حزب الله ليس الحرب الشاملة بمبادرته. إذا قررت إسرائيل شن حرب كهذه، قال، عندها سيرد حزب الله بقوة كبيرة دون ضوابط ولا قيود على نشاطاته.

الدكتور شمعون شبيرا، مؤلف كتاب "حزب الله بين إيران ولبنان"، قال للصحيفة إن حسن نصر الله قد خصص جزءاً كبيراً من خطابه لعرض الحرب التي شنتها حماس في 7 أكتوبر كهزيمة عسكرية لإسرائيل، التي يتوقع أن تحطم المجتمع هنا وتزيد تمزقاته الداخلية الكثيرة. وقال رئيس حزب الله إن الحرب في غزة كشفت قيود ردع إسرائيل، وإخفاقات أجهزة الاستخبارات، وضعف سلاح الجو، الذي حسب قوله لم ينجح في تحقيق هزيمة حماس.

وتحدث حسن نصر الله في اجتماع بذكرى قتل الجنرال قاسم سليماني، قائد "قوة القدس" في حرس الثورة الإسلامية، الذي اغتيل قبل أربع سنوات في عملية اغتيال أمريكية. في هذه الأحداث، اعتاد المشاركون على وضع إشارات حزب الله، لكن جميع

من تبوأوا الصفوف الأولى هذه المرة وضعوا شالات ظهر عليها علم فلسطين وصورة قبة الصخرة. وقال شبيرا الذي يتابع حزب الله منذ تأسيسه، إنه لم ير يوماً كمشهد دعم من حزب الله للفلسطينيين اليوم.

المواجهة بين إسرائيل وحزب الله بدأت في 8 أكتوبر، في اليوم التالي للهجوم الإرهابي لحماس على بلدات الغلاف. حسن نصر الله، الذي لم يعرف مسبقاً عن نية هجوم حماس في هذا التوقيت، وجد نفسه في تردد. وبالتشاور مع سيده الإيراني، اختار طريقاً وسطاً: هجمات يومية كثيفة، بالأساس على قوات الجيش الإسرائيلي، على طول الحدود اللبنانية دون محاولة القيام بهجوم شامل يشمل إطلاق آلاف الصواريخ واقتحامات لقواته إلى داخل أراضي إسرائيل. وردت إسرائيل وفقاً لذلك، وركزت هجماتها على أهداف حزب الله قرب الجدار على الحدود.

وقامت إسرائيل أيضاً بخطوة أخرى زادت من تعقيد وضعها، وهي إخلاء عشرات آلاف المدنيين من القطاع الذي يبعد حتى 3.5 كم عن الحدود. هكذا حظي حزب الله، ربما بدون تعمد ذلك، بإنجازه الكبير: جمهور إسرائيلي من الشمال تحول إلى لاجئ في أرضه، إضافة إلى المخلين من بلدات الغلاف. وإن طلبهم المنطقي من الحكومة تأمين عودتهم في واقع أمني أفضل، يضع إسرائيل وحزب الله على مسار تصادم أكثر شدة، حتى بدون صلة بتصفية العاروري.

إن اختيار تصفية العاروري ومعه ستة نشطاء إرهابيين في لبنان في قلب الضاحية، يعطي إشارة لحزب الله وإيران بأن إسرائيل، المتهمة بذلك، على قناعة بأنها مستعدة بما فيه الكفاية حتى لاحتمالية الحرب في لبنان. هذا رهان غير بسيط، لكن اتخاذ قرار التصفية يتعلق بدوافع أخرى أيضاً؛ فبعد ثلاثة أشهر على الحرب، لم تنجح إسرائيل في تصفية أي قائد كبير في حماس. وتصفية العاروري، الشخصية البارزة التي كان لها دور كبير في تخطيط مئات العمليات في الضفة الغربية، تعد اليوم بمثابة بديل معقول.

رئيس الموساد، دادي برنياع، قال أمس في جنازة أحد أسلافه في المنصب، تسفي زمير: "كل أم عربية يجب أن تعرف بأن دم ابنها الذي شارك في مذبحة 7 أكتوبر بات مهدوراً". أقوال برنياع هذه تشير إلى نوايا إسرائيل المقبلة. فليس مخربو النخبة هم المستهدفين، بل أيضاً قادة حماس في البلاد والخارج.

ثمة حادثة أخرى جرت أمس، وهي انفجارات حدثت في إيران وقتل فيها 95 شخصاً مشاركاً (حتى كتابة هذه السطور)، في الاحتفال بالذكرى السنوية لوفاة الجنرال سليماني، ليست من فعل إسرائيل. الدلائل تشير إلى هجوم لـ "داعش" أو أحد تنظيمات المعارضة السنية المتطرفة. ولم يزعج ممثلي النظام اتهامه لإسرائيل، لكن يبدو أن الأقوال لم تقل بقناعة ذاتية كبيرة. إلى جانب حزب الله، وفي بيروت فتح حساب لحماس تريد المنظمة إغلاقه. ربما يأتي هذا الرد بإطلاق كثيف للصواريخ من قبل أعضاء المنظمة في لبنان، أو من خلال محاولة تنفيذ عمليات في الضفة الغربية. الأيام المقبلة في الضفة والقدس ستكون أكثر حساسية، كثيرون من أعضاء الذراع العسكري لحماس في الضفة الغربية، الذين حصلوا منها على التوجيهات والأموال، سيرغبون في الثأر الآن حتى بشكل يتجاوز المشاعر القوية بسبب عمليات القتل في قطاع غزة.

* * *

إسرائيل اليوم: إسرائيل بعد قراءتها خطاب نصرالله: أضعف مما قدرنا.. لنكرر هجومنا "دون تصعيد"؟

بقلم يوآف ليمور

من بحث أمس عن خيط صغير في أقوال حسن نصر الله عما سيحصل في الساحة الشمالية، لا بد أن أمله خاب. فقد كان زعيم حزب الله حذراً جداً في أقواله ولم يلتزم بشيء كي لا يقيد نفسه. واضح أن نصر الله لا يزال في معضلة. فمن جهة، التزامه العلني بالرد على أي تصفية تنفذ في لبنان، خصوصاً في بيروت، بما في ذلك من حماس. من جهة أخرى، عدم رغبته في إشعال لبنان الآن ويعرض منظمته وبلاده للخطر، فيفعل هذا من أجل منظمة سنية ومعركة تدور في غزة. لقد أوضح بأن لكل منظمة استقلالية استراتيجية في قراراتها، ملمحاً بأن لا سيطرة لطهران على حزب الله.

بكلمات أخرى، أراد نصر الله أن يقول إن حزب الله سيعمل عندما يخدم هذا مصلحته وليس مصلحة أحد آخر. كانت الكتف الباردة الثانية التي يديرها لحماس منذ 7 أكتوبر، وصفعة مدوية لحلم وحدة الساحات الذي تصدّره صالح العاروري. هكذا أوضح نصر الله أمس بأنه مستعد لدفع ضريبة تضامن بالحد الأدنى فقط في مستوى القتال المحدود في الحدود الشمالية، لكن لا مصلحة له بأن يجره آخر إلى حرب واسعة.

من ناحية إسرائيل، هذه صافرة تهدئة مزدوجة. تارة لأنها تخفض الخوف من رد عنيف على نحو خاص يفترض رداً إسرائيلياً مناسباً كان سيعرض الطرفين لخطر معركة شاملة. وتارة أخرى لأنها تدل على أن حزب الله مردوع، وبخلاف تحذيراته المسبقة، مستعد لأن يحتمل ضربة أليمة في ساحة بيته – قلب الضاحية في بيروت.

حزب الله سيرد بقدر

ربما يبحث حزب الله عن الرد، وقد يحاول عمل هذا بقدر. إذا استطاع، سيمس بمسؤول إسرائيلي في الحدود الشمالية أو الخارج، وربما يحاول إطلاق أداة دقيقة في هجوم مركز على هدف في شمال البلاد. أما أساس قوته فسيبقيها لفرصة أخرى على أمل ألا تأتي في الوقت القريب. وسواء كان بسبب خوفه من تدمير لبنان، أو الخوف من تصفيته من الرغبة الإيرانية للحفاظ على حزب الله على سبيل الردع ضد هجوم على مواقع نووية، أو جملة الأسباب معاً، فإن خطاب أمس أفاد بأن نصر الله مردوع حتى أكثر مما قدرت إسرائيل بداية.

هذا الوضع يعيد المعضلة إلى إسرائيل. تصفية العاروري المنسوبة لإسرائيل لم تخرج عناصر مهمة لحماس من اللعبة، بل شرعنت أيضاً حرية العمل الإسرائيلية في بيروت لأول مرة منذ حرب لبنان الثانية. هذا يسمح لإسرائيل بالتأكيد بتعميق الضربات لكبار مسؤولي حماس (والجهاد الإسلامي) وببناها التحتية في لبنان مثلما تتهمها حماس وربما أيضاً رجال الحرس الثوري الإيراني، لكن مشكوك أن يسمح لها هذا بتعميق الضربة لحزب الله نفسه.

منذ السبت الأسود، تناوشت إسرائيل وحزب الله في منطقة جنوبي الليطاني والمنطقة المجاورة للجدار في الأراضي الإسرائيلية. التزم الطرفان بعدم تعميق الإصابات المتبادلة لعدم التدهور إلى حرب شاملة. أما الآن، وعقب ارتداع ظاهر لحزب الله، فلا بد أن تفكر إسرائيل إذا كانت ستضرب البنى التحتية الاستراتيجية لهذه المنظمة في عمق لبنان. المعضلة واضحة: من جهة، هي فرصة للتخلص من تهديدات ذات مغزى من جملة أنواع؛ ومن جهة أخرى، المخاطرة برد أكثر حدة من جانب حزب الله نحو أهداف في عمق إسرائيل.

هذه المعضلة سترافق الطرفين في الأسابيع القادمة، بالتوازي مع محاولات إيجاد حل سياسي للأزمة في الشمال. احتمالات تحقيق مثل هذا الحل لا تزال متدنية، لأنه لا يستطيع أي محفل أن يقدم ضمانات على عدم عودة حزب الله للعمل بجوار الجدار (ونصر الله لم يكذب حين ادعى أمس بأن منظمته لا تزال تعمل في مجال الحدود). حتى لو تحقق حل جزئي، فإنه

سيلزم الجيش الإسرائيلي بالبقاء بقوات معززة في حدود الشمال على مدى الزمن كي يسمح لسكان الشمال بالعودة إلى بيوتهم بأمان.

تناول نصر الله أمس في خطابه أيضاً قائد قوة القدس وصديقه القريب قاسم سليماني، الذي تم أمس إحياء الذكرى السنوية الرابعة لتصفية الولايات المتحدة له. وقال إن سليماني يقلق أعداءه حتى بعد موته. قاصداً العملية أمس قرب ضريحه. وهكذا ألمح بما قيل في إيران صراحة إن إسرائيل ضالعة في هذه العملية التي جبت حياة أكثر من 200 شخص. ربما نفذت العملية جماعة معارضة للنظام في طهران. وتوجد غير قليل من مثل هذه الجماعات التي تحظى بدعم من جهات مختلفة، وهدفها تقويض الأمن في إيران بهدف المس بالنظام. مشكوك أن تكون العملية فعلت هذا، لكنها تذكير بأن من يلعب بالنار مآله أن يكتوي بها.

* * *

هآرتس : "وصفق الجمهور".. أعضاء الكنيست: هدفنا طرد الفلسطينيين وبناء المستوطنات

بقلم نوعا شبيغل

لقد تم تخصيص نصف دقيقة فقط لعضو الكنيست تسفي سوكوت (الصهيونية الدينية) كي يتحدث في لقاء "اللوبي لتعزيز وعي النصر الإسرائيلي"، الذي عقد أمس في الكنيست. عبر عن رأيه بسرعة الرشاش: "هذا حدث يجب أن ينتهي يدوياً في كل مكان في العالم العربي"، قال. "كل شخص في يهودا والسامرة، وأوساط عرب إسرائيل، وسوريا ولبنان، يجب أن يرى ما حدث في غزة ليعرف طوال حياته أن هذا هو آخر ما يتمنى حدوثه. علينا أولاً احتلال شمال القطاع وضمه وتدمير كل البيوت هناك، ثم بناء أحياء جديدة لليهود، أحياء ومستوطنات كبيرة بدلاً تسمى على أسماء أبطالنا، أسماء أبطال الشعب الذين قاتلوا هناك. وسنوزع هناك قطع أراض للجنود والمصابين الذين قاتلوا، بالمجان. هذه الصورة، الأمر الأهم لغزة المدمرة ولميدان فلسطين الذي سيصبح ميدان البطولة الإسرائيلي، ستدوي في كل بيت في العالم، كي يرى الجميع ما الذي سيحدث لكل من يتعرض لشعب إسرائيل".

اللوبي الذي تشكل قبل الكنيست الأكثر يمينية في تاريخ الدولة، أجرى نقاشاً بعنوان "كيف سيبدو النصر الإسرائيلي في نهاية الحرب؟". بالتعاون مع "مشروع النصر الإسرائيلي" حول الطاولة المستديرة عدد كبير من الرجال والقليل من النساء، من بينهن دانييلا فايس ونافا دورمي. وعرض المتحدثون أفكارهم حول اليوم التالي في قطاع غزة، حيث ذكر أحدهم الاستيطان اليهودي في القطاع مراراً وتكراراً، وصفق الجمهور بقوة. والأفكار المعتدلة، أو على الأقل البراغماتية، لم يبق لها مكان. عندما قال عضو الكنيست السابق تسفيكا هاوزر، إنه إذا بقيت قيادة حماس العسكرية في قطاع غزة، فيجب طردها من هناك كما طرد قادة م.ت.ف من لبنان في 1982، انفجر يئير انسبخر في وجهه، وهو كاتب أعمدة متماه مع الأفكار اليمينية المتطرفة، بذريعة أن طريقة التعامل مع م.ت.ف كانت خاطئة.

عضو الكنيست أوهيد طل (الصهيونية الدينية)، وهو رئيس اللوبي الذي بادر إلى عقد هذا اللقاء مع شريكه في القيادة يفغيني سوبا (إسرائيل بيتنا)، قال في خطابه الافتتاحي إن "هدف الحرب هو السيطرة الكاملة على قطاع غزة. غزة كانت جزءاً من دولة إسرائيل، ويجب أن تعود لتكون جزءاً من أرض إسرائيل". كان سوبا أكثر لطفاً حيث تحدث عن بطولة سكان الجنوب والجيش والمجتمع الإسرائيلي، الذين "رغم أنف السياسيين نجحوا في التكافل وطرحوا أنفسهم بصورة جميلة جداً،

في الجبهة والجبهة الداخلية، ومن خلال التبرعات". وقد أوضح أن "هذا اللوبي تشكل وكان له هدف واحد واضح؛ أن يعرف الأعداء بأننا سننتصر. وعندما يدركون أننا هزمناهم سيلقون سلاحهم". وعندما سألته قناة الكنيست عن موقفه من أقوال أصدقائه أعضاء الكنيست الذين ألقوا الخطابات في اللقاء، قال إنه غير مسؤول عن أقوال أعضاء الكنيست الآخرين. وهذا الأمر الجميل في اللوبي، وهو أن بإمكان الجميع التعبير عن آرائهم.

عندما ظهر في مجلس الحرب المصغر أنهم يوزنون كل كلمة، سواء حول الحرب أو الـ 129 مخطوفاً الذين ما زالوا في أسر حماس، أمس في قاعة القدس في الكنيست، تم إعطاء الحرية لكل فكرة وخطة. عصف أدمغة في أبهى الصور.

قبل تفصيل خطتها، رسمت وزيرة الاستخبارات غيلا غملئيل بأقوالها صورة الواقع الذي يجب أن يكون في غزة بعد انتهاء الحرب: "حكم حماس انهار، لا توجد سلطات بلدية، والمدنيون يعتمدون بالكامل على المساعدات الإنسانية الخارجية حفاظاً على وجودهم، عدم وجود أماكن عمل، ونسبة بطالة مرتفعة، 60 في المئة من الأراضي الزراعية في القطاع ستصبح منطقة أمنية عازلة، بنى تحتية إرهابية كثيرة تم تدميرها، وآلاف البيوت أصبحت خطيرة للسكن، والجيش الإسرائيلي يواصل عمليات العسكرية في القطاع ويسيطر على جميع المعابر والحدود في القطاع".

وقد أوضحت في أقوالها أيضاً بأن "البديل الذي تم عرضه، حول نقل المسؤولية والسيطرة في القطاع للسلطة الفلسطينية، يعرض إسرائيل للخطر. فالسلطة الفلسطينية كانت تسيطر في القطاع، وطردت منه بالقوة من قبل حماس. لدى كبار السلطة الفلسطينية مواقف مشابهة لزعماء حماس، وهم يؤيدون المذبحة في 7 أكتوبر. نحن لم نحارب، ودفعنا ثمناً دموياً باهظاً من أجل إقامة كيان فلسطيني معاد".

خطة غملئيل حسب تفسيرها، تشمل "حكماً مؤقتاً، يجب نقل السيطرة على القطاع إلى سلطة دولية برئاسة الولايات المتحدة، ومصر، والأردن، والإمارات والسعودية، في موازاة سيطرة أمنية للجيش الإسرائيلي على القطاع... كل بديل مطلوب أن يكون فيه نزع كامل للسلام في القطاع، ويجب العمل على تطبيق عملية نزع التطرف لمعظم السكان والعمل على إلغاء تخليد مكانة اللجوء، وتوجيه الموارد المالية للأونروا لخلق ظروف تشجع الفلسطينيين الذين يريدون بناء حياتهم في مكان آخر... بالعمل الدبلوماسي والإعلامي الصحيح يمكن توجيه المنظومة الدولية نحو ذلك".

عضوة الكنيست ليمور سون هار ميلخ (قوة يهودية) تحدثت عن مظاهر الوحدة لشعب إسرائيل. بعد ذلك أعلنت بأنها لا تحب مفهوم صورة النصر. حسب قولها "لأن النصر الوحيد أمام الأعداء وأمام أنفسها وأمام شعبنا هو نصر واحد"، قالت وتنفست عميقاً، وأضافت: "وهو عودة الاستيطان إلى غزة، وإصلاح خطيئة المتعاونين بدون خوف أو تلعثم". صفق الحضور فأضافت: "هذه هي الصورة الوحيدة التي ستظهر لعدونا، الذي سيقف هناك ويشاهدنا ويرى الاستيطان والأولاد اليهود الذين يمشون في شوارع المستوطنات. هذه هي الصورة الوحيدة التي ستبين لعدونا أننا هزمناه، وأن ما فكر في أن يفعله بنا سينقلب عليه".

في جملتها الأخيرة بعد قولها بأنه يجب التحدث عن خطة هجرة طوعية، أوضحت من هم الأعداء: "جميع الأعداء ينظرون الآن: حزب الله في الشمال ينظر إلى غزة، وسوريا تنظر إلى غزة: والعرب في يهودا والسامرة ينظرون إلى غزة. وعرب إسرائيل ينظرون إلى غزة. سيتم حسم المعركة هناك. وكلما كنا هناك أكثر وضوحاً وحزماً فمن خلال هذا الحزم سنحصل على رؤية أننا... سنحظى برؤيتهم يعودون إلى بيوتهم وسنحظى برؤية خلاص إسرائيل بالفضل والرحمة وبعون الله".

"لن يحدث شيء بدون الانتصار"، قال عضو الكنيست داني دنون (الليكود) عندما جاء دوره للتحدث. وأضاف بأنه سيتوجه لرئيس الحكومة ليقول له مباشرة إنه "يجب عليه إظهار الحزم والقوة ومواصلة هذه الطريق التي بدأناها. الآن قرر الكابنت تغيير صورة العملية والانتقال إلى عمليات جراحية. لا يمكن التوصل إلى حسم بهذه الطريقة. وأضاف بأننا نحتاج إلى "قطاع أمني بعرض أكثر من 1 كم، ومن سيدخله تطلق عليه النار". وتطرق لموضوع الهجرة الطوعية، قائلاً إن هذا الأمر "جيد لسكان القطاع ولدولة إسرائيل... نريد تمكين الغزيين من الخروج، يجب التحدث عن ذلك وتشجيعه. قبل الحرب كانوا يدفعون 5 آلاف دولار مقابل التأشيرة لتركيا، الآن قفز الثمن إلى 10 آلاف دولار. وأوضح بأنه "يجب أن يكون وجود لإسرائيل في معبر رفح. نحن في الشرق الأوسط، ويجب أن تكون عمولة. معظم السلاح لا يدخل إلى القطاع عبر الأنفاق، بل في شاحنات".

موضوع وجود إسرائيل في معبر رفح تكرر في أقوال متحدثين آخرين، من بينهم سوبا والعميد احتياط امير افيفي، رئيس حركة الأمنيين، الذي قال إنه "يجب وجودنا في كل منطقة رفح؛ للسيطرة على الحدود مع مصر". وأوضح في أقواله بأن السيطرة الأمنية على غزة لن تكون كافية، ولن تكون لها شرعية لفترة طويلة، لذا يجب أن يكون هناك استيطان يهودي. وحصل على التصفيق أيضاً.

عضو الكنيست سمحا روتمان (الصهيونية الدينية) تحدث بموضوعية عن إقامة منطقة عازلة. حسب قوله، يجب أن يحدث هذا الأمر الآن قبل تسريح كتائب الاحتياط، وأننا بحاجة إلى السيطرة على محور فيلادلفيا في جنوب القطاع، فبدون ذلك لن يكون محتملاً نزع السلاح من القطاع. إضافة إلى ذلك، تحدث عن تدمير قدرات حماس الحكومية، وطلب نقل الموضوع الإنساني إلى إسرائيل.

عضو الكنيست عوديد بورار (إسرائيل بيتنا)، حصل على التصفيق عندما قال: "إذا كانت هناك حاجة لنوضح أننا انتصرنا، فعندها لم ننتصر. الخطة التي يتم نشرها الآن عن إعادة سكان غلاف غزة وغلاف لبنان مع أسوار ووسائل حماية، هذا مفهوم انهار".

وقد دعي إلى الكنيست أيضاً نعومي وإسرائيل فايزر، والدا أحد جنود "غولاني"، الرقيب أول روعي فايزر من مستوطنة "أفرات"، الذي قتل في بداية هجوم حماس. وطلبا الاستمرار في القتال حتى الانتصار الكامل. "أي أمر أقل من ذلك، لن يحقق الهدف الذي من أجله قتل ابني: الدفاع عن دولة إسرائيل. لا نرغب بأن يمر آباء آخرون بما مررنا به. ويجب أن تكون هذه هي الحرب الأخيرة... يجب أن يكون هناك عامل ردع"، قال الوالد إسرائيل. الياهو لبمان، رئيس مجلس "كريات أربع" ووالد اليكيم الذي اختطف إلى قطاع غزة، قال: "لقد حان وقت الانتصار لمرة واحدة. نريد إعادة المخطوفين، لكن الهدف هو ألا يكون هناك مخطوفون آخرون ذات يوم".

ثمة ضيف خاص دعي للمشاركة في اللقاء، وهو وهيد بهشتي، المعارض للنظام الإيراني ويعيش في بريطانيا. كتب على اللافتة التي وضعت أمامه بأنه ناشط حقوق إنسان. "يجب تدمير حماس وحزب الله"، قال. "مع ذلك، يمكن أن تكون حماس جديدة باسم آخر، لأن النظام الإيراني ما زال قائماً. هو الممول الرئيسي ولديهم الطريقة للوصول إلى السلاح. هذا نظام قام قبل 44 سنة ووضع له هدفاً أول، وهو القضاء على دولة إسرائيل، ويعمل على هذا الموضوع بقوة... أنا هنا كي أنقل الرسالة التالية؛ أن الشعب في إيران يحب إسرائيل ويؤيدها، لا سيما بعد 7 أكتوبر... نحن نحبكم ونحتاج إليكم وأنتم أيضاً بحاجة إلينا، لأننا

آجلاً أم عاجلاً سنحتاج إلى مواجهة الفيل الموجود في الغرفة، النظام في إيران. علينا ألا نخاف من مواجهة القواعد الإيرانية، والمنشآت النووية، ومنازل الشخصيات الرفيعة في النظام الإيراني. هذه هي اللغة الوحيدة التي يفهمونها".

* * *

هآرتس: ماذا ستقول "لاهاي" بعد أن حددت الكنيست هدفها إزاء غزة.. "طرد الفلسطينيين"؟

إن توجه جنوب إفريقيا إلى محكمة العدل العليا في لاهاي بطلب لفتح تحقيق ضد دولة إسرائيل على إبادة جماعية وجرائم حرب يعدّ نداء صحوة لإسرائيل. تقيم جنوب إفريقيا دعوات على مس واسع بالمدنيين في قطاع غزة وتجويع السكان هناك، وعلى الوضع الإنساني. إضافة إلى ذلك، فإن "الإبادة الجماعية" لا تتحدد فقط بالأعمال التي تفعلها دولة ما، بل أيضاً بنية ولادة أبناء جماعة، كلها أو جزء منها.

إن حقيقة أن دولة إسرائيل تقودها الحكومة الأكثر تطرفاً في تاريخها، ويتحدث أعضاؤها عن "محو غزة" ويبحثون علناً في فكرة الترحيل ويدعون إلى احتلال قطاع غزة وإقامة بلدات فيها، إلى جانب حقيقة أن النقاش الجماهيري يطبع 50 ألفاً أو 100 ألف من سكان غزة، وتجويع السكان ومنع المساعدة الإنسانية كوسيلة ضغط على حماس... كل هذه تساعد محكمة لاهاي على أن تنسب لإسرائيل نوايا المس بالسكان المدنيين.

الإسرائيليون لا يسمعون أنفسهم؛ فمنذ بداية الحرب كثرت بين أوساط أعضاء الكنيست والحكومة دعوات كفيلة بأن تعتبر شهادة على نية تنفيذ جرائم ضد الإنسانية. فأول أمس، قال عضو الكنيست موشيه سعده من الليكود: "مثلما هو واضح للجميع اليوم، إن اليمين كان محقاً في الموضوع الفلسطيني، لقد بات الأمر بسيطاً اليوم، أينما ذهبت يقولون لك "أبدهم". عقدت الكنيست أمس اجتماعاً حددت فيه الهدف: هجرة فلسطينيين من القطاع وإسكانه باليهود. النائب تسفي سوكوت مثلاً، قال إنه "علينا أولاً أن نحتل، ونضم، ونخرب كل البيوت في شمال القطاع، ونبني هناك أحياء لنا".

عندما يقول وزير المالية سموتريتش إنه "إذا كان في غزة 100 أو 200 ألف عربي وليس مليوني عربي، فكل الخطاب عن "اليوم التالي" سيكون مختلفاً"؛ عندما تهاجم الوزيرة أوريت ستروك الجيش الإسرائيلي على الرفض المزعوم من طيارين بقصف مدنيين؛ وعندما يدعو وزير الأمن القومي بن غفير لـ"إعداد مشروع هجرة لتشجيع هجرة السكان من غزة"؛ وعندما يقول الوزير اميحاي إلياهو: "إلقاء قنبلة ذرية على غزة أحد السبل" – لعلهم في إسرائيل يتعاطون مع هذه الأقوال كشعبوية رخيصة، لكن العالم يتعاطى معها بجدية. خط دفاع إسرائيل سيكون الإظهار بأنها تفعل كل شيء لمنع المس بالأبرياء وأنها تدخل مساعدة إنسانية إلى القطاع ولا تعمل إلا ضد حماس. لكن الطريق العملي لتقويض أسس الدعوى هو طرد المحرضين على جرائم الحرب من الحكومة. هكذا فقط يتاح إقناع العالم بأن الأفكار الشوهاء التي ينشرونها لا تمثل الواقع. ينبغي عمل هذا على عجل قبل أن يدهوروا إسرائيل إلى مكانة مجرمة حرب.

* * *

يديعوت أحرونوت: كيف ينظر نتنياهو إلى المستشارة القانونية بعد إرجاء "العليا" لـ"قانون العجز"؟

بقلم توفا تسيموكي

وجه أغلبية قضاة محكمة العدل العليا ضربة قاضية لـ "قانون العجز" بوصفهم إياه قانوناً حيك على قياس رئيس الوزراء نتنياهو. قرار قضاة الأغلبية مصوغ كونه لائحة اتهام أكثر منه قرار محكمة؛ فالحجة المركزية للمستشارة القانونية للحكومة غالي بهرب ميارا، التي حظيت بعد سنة من الجحيم بمجد متجدد في غضون يومين، كانت أن القانون الأساس لا يمكنه أن يشكل مقدراً خاصاً ووسيلة لإزالة القيود عن مجال طهارة المقاييس من أجل إنسان واحد. بزعمها، هذا انهيار تام للحدود بين العام والخاص، وبين استخدام نزيه للقوة السلطوية واستخدام مرفوض للقوة السلطوية.

قانونيون كبار تناولوا أمس قرار المحكمة العليا تأجيل تطبيق "قانون العجز" للكنيست القادمة، بأغلبية ستة قضاة مقابل خمسة أشاروا إلى أن القضاة الذين انضموا إلى أقوال رئيسة المحكمة العليا سابقاً، القاضية استر حيوت، "أزالوا القناع" عن وجه الحكومة، التي تحكم بقوة أغلبية 64 نائباً، وقضوا بأن الأغلبية الائتلافية أساءت استخدام صلاحياتها.

لم يُعنَ قرار المحكمة فقط بتحليل قانوني – دستوري للالتماسات، فقضاة الأغلبية لم يوفروا سوطهم عن الحدث "التأسيسي" الذي انطوى على منطق التشريع. فتصريح رئيس الوزراء نتنياهو في آذار الماضي بأنه "يدخل إلى الحدث" بخلاف اتفاق تضارب المصالح معه، شدد على البعد الشخصي وحياكة القانون على مقياس إنسان معين.

في قرار المحكمة أمس، أغلقت الرئيسة المتقاعدة حيوت الدائرة؛ فبعد أن تلقت وابلاً من النقد على رئاستها هيئة المحكمة المسماة 0 – 11 التي أتاحت لنتنياهو إقامة حكومة رغم لائحة الاتهام ضده، شرحت حيوت في حينه بأنه تفسير جاف للقانون، اكتفت بإعطاء إخطار لنتنياهو بأن يحرص على تنفيذ تسوية تضارب المصالح معه كي لا تصعد أعماله السلطوية إلى مستوى خرق التسوية. قرار المحكمة الآن ينطوي على استنتاج بأن الحق والثقة والرحمة التي منحت له استخدمت كي يخرق التسوية بيد عليا.

القرار الآن لا يؤجل تطبيق قانون العجز الجديد فحسب، بل يعيد القرار إلى المستشارة ميارا. ومع ذلك، ينبغي التدقيق؛ لن تستخدم ميارا هذه الصلاحيات، كما أن قرار المحكمة العليا في موضوع تضارب مصالح نتنياهو والذي سينشر حتى 12 كانون الثاني (موعد اعتزال عضو الهيئة عنات برون) لن يخرجه إلى العجز. لكن معرفة تحكّم ميارا بمصيره ولو قليلاً ستخرج نتنياهو عن طوره مثلما سبق أن رأينا من خلال تغريدة ابنه يئير، رغم أنه على علم بأن لا العليا ولا ميارا ستقرران قراراً يقصد به التدخل في نتائج الانتخابات.

يجدر بمن يدعي تدخلاً مبالغاً فيه من جانب محكمة العدل العليا أن يقرأوا ما كتبته الأغلبية، وخصوصاً ما قالته حيوت. يمكن التقدير بأنه العليا كانت ستشطب القانون تماماً لا أن تؤجل تطبيقه فقط، خصوصاً في وضع سياسي أكثر راحة، حيث لا تهديد على العليا بذاك القدر. كان التقدير أمس بأن أغلبية القضاة لم ترغب في شد الحبل أكثر مما ينبغي. ربما تكون حقيقة أن القرار اتخذ بأغلبية هشة مقابل خمسة قضاة، قبل لحظة من اعتزال قاضيتين من الأغلبية، أدت إلى قرار أكثر تصالحاً. من جهة أخرى، عندما تقرأ أقوال قاضي الأقلية البارز نوعم سولبرغ الذي لم يجد في القانون أي دافع شخصي، فإنك تسأل نفسك إذا كان قضاة العليا يعيشون في الدولة نفسها. مع ذلك، فإن ملاحظته الأهم كانت ملاحظة لا بد لكل القضاة ولكل شعب إسرائيل بالاتفاق معها – صرخة نجدة لوضع قانون أساس يتعلق بالتشريع يرتب أخيراً علاقات السلطات وطريقة تشريع وإلغاء القوانين الأساس.

* * *

جالانت وغانتس وهاليفي مطلوبون للعدالة في اوسلو: "شركاء في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية في غزة"

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الإسرائيلية

بينما تستعد حكومة العدو الإسرائيلي لمعركة قانونية في محكمة العدل الدولية في لاهاي لاتهامها من قبل جنوب أفريقيا بارتكاب جرائم إبادة جماعية ، تصل التقارير الأولى إلى الكيان عن دعاوى قضائية مرفوعة في الخارج ضد شخصيات إسرائيلية بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية..

وبحسب صحيفة يديعوت أحرنوت العبرية تم تقديم شكوى جنائية مؤخرًا إلى محكمة في النرويج ضد وزير جيش العدو يواف غالانت، وعضو مجلس إدارة الحرب بيني غانتس ، ورئيس الأركان اللواء هرتسي هاليفي، بتهمة تواطؤهم في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية" في غزة. وتنسب الشكوى إلى المسؤولين الإسرائيليين الثلاثة المشاركة في ارتكاب جرائم ضد الإنسانية تتمثل في القتل والإبادة والنقل القسري والاضطهاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية، التي ارتكبت ضد المدنيين في غزة. تنص الشكوى على أن الجرائم ارتكبت ضد ما يقرب من 270 مواطنا نرويجيًا (نصفهم تقريبا من الأطفال)، والذين كانوا جزءًا من سكان غزة اعتبارا من 7 أكتوبر 2023

تم تقديم الشكوى نيابة عن مواطنين نرويجيين وأجانب يعيشون في منطقتها، والذين مكثوا في غزة اعتبارا من 7 تشرين الأول / أكتوبر 2023. وفي الوقت نفسه، يمكن اعتبار الشكوى مقدمة نيابة عن جميع السكان المدنيين في قطاع غزة . وتدعو الشكوى الآخرين الذين يشعرون بالمثل إلى الانضمام إلى الحركة. وتم تقديم الشكوى على أساس المادة 102 من القانون الجنائي النرويجي. يوضح أصحاب الشكوى أن الجرائم التي يرتكبها مواطنون أجانب في الخارج عادة ما تكون خارج نطاق الولاية القضائية للنرويج، إلا عندما يعيش مرتكبها في النرويج. ومع ذلك، هناك استثناء عندما يتعلق الأمر بجريمة تصل عقوبتها إلى السجن لمدة تزيد عن ست سنوات. وكان الفعل موجها ضد مواطن أو مقيم نرويجي.

ووفقا للشكوى، بمجرد أن تتمتع النرويج بالولاية القضائية، فإن الجرائم التي هي محور التحقيق ستؤثر على جميع السكان المدنيين في غزة، وليس فقط المواطنين النرويجيين في القطاع. وعلى أية حال، قال أصحاب الشكوى أن مواطنين نرويجيين كانوا ضحايا جميع الجرائم المذكورة وأن مواطنين نرويجيين على الأقل كانا ضحيتين لجريمة قتل.

وتم تقديم الشكوى إلى مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم الخطيرة. وهي الوحدة الحكومية

المسؤولة عن فتح التحقيق والتحقيق نفسه عندما يتعلق الأمر بالجرائم الدولية مثل الجرائم ضد الإنسانية.

وتشير الشكوى إلى أنها قدمت ضد الأفراد الإسرائيليين الثلاثة لكونهم من بين المسؤولين الأكبر عن الأفعال المذكورة .

وتغطي الشكوى الجنائية المقدمة من جهتين 61 صفحة. وقالت المحامية تريا آينيرسن، وهي إحدى مقدمي الشكوى، إن "الجرائم ضد الإنسانية التي يشير إليها هذا التقرير ترتكب ضد مواطنين نرويجيين وأشخاص مرتبطين بالنرويج". وأضاف: "بعض الجرائم طالت كل من كان في غزة، أي حوالي 2.2 مليون شخص، مما يجعلها أخطر قضية جنائية يتم طرحها في

النرويج على الإطلاق. والمميز هو أن غزة أصبحت مسرحاً مستمرًا لجرائم مثل هذه الانتهاكات الموجهة ضد السكان المدنيين، من خلال الحصار الإسرائيلي والقصف المكثف على غزة، وما يترتب على ذلك من عواقب على العديد من المواطنين الأبرياء".

كما ظهر إلى جانب اينرسن فلسطينيان من غزة يحملان الجنسية النرويجية: ازقيق أهيل ويوسف آدم يونس. وقال ممثلو الادعاء في مؤتمر صحفي في أوسلو: يجب أن نضع حدا لعدم احترام الكيان الإسرائيلي وعدم امتثاله لالتزاماته بموجب القانون الدولي. ولأول مرة، يجب اتخاذ إجراءات جنائية لتحميل القيادة الإسرائيلية المسؤولية الكاملة عن الانتهاك الكامل للقانون الدولي". والمعاناة اللاإنسانية التي يتعرض لها السكان الفلسطينيون".

* * *

بعد أحكام المحكمة العليا واغتيال العاروري: الائتلاف يتعافى

على خلفية اغتيال المسؤول الكبير في حماس صالح العاروري، والحكمين الدراماتيكيين لمحكمة العدل العليا، اللذين أبطلا تخفيض سبب المعقولية وقررا أن قانون التحصين لن يكون ساري المفعول إلا اعتبارا من الولاية المقبلة يحصل الليكود والائتلاف على مقعدين هذا الأسبوع، وذلك بحسب استطلاع "معاريف" الذي نشر صباح اليوم الجمعة وتشير نتائج الاستطلاع تشاؤم شعبي من إطلاق سراح الاسرى وبحسب الاستطلاع، يرتفع عدد مقاعد الليكود من 17 إلى 19 مقعدا، كما يرتفع عدد مقاعد الائتلاف الحالي من 44 إلى 46 مقعدا.

تشير نتائج استطلاع للرأي إلى انقسام في جمهور العدو حول مسألة دوافع حكومة العدو لإعطاء الأولوية لقضية الأسرى ويظهر الاستطلاع أن 42% فقط يعتقدون أن حكومة نتنياهو تعمل بكل قوتها من أجل عودة الأسرى وأنها لم تتباطأ في هذه القضية"، كما طرح السؤال على المشاركين. 39% يعتقدون أن الحكومة قد تباطأت بالفعل في هذا الأمر وأنها لا تعمل بكل قوتها في محاولة تحقيق إطلاق سراح المزيد من الأسرى. وأجاب 19% أنهم لا يعرفون.

وفي الانقسام على أساس التصويت السابق، يكون الانقسام أكثر وضوحا : 65% من ناخبي ائتلاف اليمين قبل تشكيل حكومة الطوارئ يعتقدون أن الحكومة تعمل بكل قوتها من أجل عودة الأسرى، و و21% فقط يعتقدون أن الأمر ليس كذلك.

وأجاب 14% أنهم لا يعرفون. أما الصورة بين ناخبي المعارضة فهي معاكسة : 21% فقط يعتقدون أن الحكومة تتعامل مع الموضوع بكل قوتها و58% يعتقدون أنها تباطأت في هذا الشأن. وأجاب 21% أنهم لا يعرفون.

تم إجراء الاستطلاع خلال أسبوع مضطرب سياسيا، حيث كان النظام العام والسياسي في حالة اضطراب بعد حكمين مثيرين أصدرتهما المحكمة العليا بشأن مسألة الغاء سبب المعقولة هذه الأحداث الهامة - إلى جانب الأمن والتطورات السياسية التي شهدتها الأيام الأخيرة، بما في ذلك استمرار الحرب في غزة والشمال، فضلا عن اغتيال المسؤول الكبير في حماس صالح العاروري، في بيروت، أثرت على صورة توزيع المقاعد للخريطة السياسية في الكيان والتي ظلت في الأسابيع الأخيرة دون تغييرات كبيرة، وقد تم هذا الأسبوع تسجيل تغيير في اتجاهات تصويت الجمهور. وفيما يلي نتائج استطلاع الرأي

همحني هممملختي غانتس) 36 مقعدا

الليكود نتنياهو) 19 مقعد

يش عتيد (لابيد) 14 مقعد

شاس (درعي) 9 مقاعد

يهدوت هتوراة 6 مقاعد

الصهيونية الدينية سموتريتش) 4 مقاعد

عوتسما يهوديت بن غفير 8 مقاعد

إسرائيل بيتنا ليبرمان) 9 مقاعد

حداش / تعال (الطيبي) 5 مقاعد

راعام (عباس) 5 مقاعد

ميرتس 4 مقاعد

العمل (ميخائيلي) لا يتجاوز نسبة الحسم

بلد (شحادة) لا يتجاوز نسبة الحسم

وتحصل الأحزاب في الائتلاف الحالي على 46 مقعدا فقط، بينما تحصل أحزاب المعارضة على 64 مقعدا، والأحزاب العربية الطيبي + عباس 10 مقاعد.

كما أظهر الاستطلاع أن 42% يعتقدون أن الحكومة تعمل بكل قوة من أجل عودة الاسرى، مقابل 39% يعتقدون أنها تباطأت. من بين أحزاب الائتلاف تعتقد نسبة من 65% أن الحكومة تتعامل مع هذه القضية بكل قوتها. أما بين أحزاب المعارضة، فتعتقد 58% أنها تباطأت في هذا الشأن.

وردا على سؤال من هو الأنسب لرئاسة الوزراء، حصل بيني غانتس على 48% ونتنياهو على 34%. ويظهر التقسيم أن نتنياهو يفوز بين ناخبي الليكود بنسبة 64% وغانتس بنسبة 21%. ومن بين ناخبي معسكر الدولة، حصل غانتس على 98%. ومن بين ناخبي حزب "يش عتيد، يحصل غانتس على 90%، بينما يحصل نتنياهو على 1%.

* * *

يديعوت أحرونوت: تنصيب مخاتير لإدارة حياة الغزيين لم ولن ينجح

بقلم ناحوم برنياع

ترجمة: موقع عرب 48

لم تحقق الحرب التي تشنها إسرائيل على قطاع غزة، خلال الأشهر الثلاثة الماضية "أهدافها المستحيلة" التي أعلنها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، مثلما لم تحقق "أهدافها الواقعية" التي صاغها رئيس أركان الجيش، هيرتسي هليفي. "وهذا ليس اتهاما، وإنما حقيقة. وتوجد إنجازات عملياتية ميدانية، في الجنوب وكذلك عند حدود لبنان. ولا توجد حلول، لأنه لا توجد إستراتيجية خروج" من الحرب، وفق ما كتب المحلل السياسي في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، ناحوم برنياع، اليوم الجمعة.

وحسب برنياع، فإن انتشار الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة "أعمق وأوسع من تقارير سابقة. وقيادة المنطقة الجنوبية للجيش تعتزم توسيعها. والعمليات التي بدأت في أحياء شمال شرق خانيونس تمتد جنوبا إلى المدينة كلها. وخلال أيام ستكون

المنطقة كلها التي تقع شمالي وادي غزة تحت سيطرة إسرائيلية. ولن يُسمح للسكان الذين اتجهوا جنوبا بالعودة. والجيش الإسرائيلي سيتقدم نحو سيطرة على مخيمات الوسط، البريج والنصيرات."

وأشار إلى أن ثمة ثلاث طرق لوصف النوايا الإسرائيلية من وراء هذه العمليات. "الأولى هي تطهير: الجيش الإسرائيلي سيتوجه إلى أي مكان تتواجد فيه كتائب حماس، ليقتل ويفجر مقرات قيادية وفتحات أنفاق." وأضاف أن "الطريقة الثانية هي انتقام: الجيش الإسرائيلي يهدم على مراحل كل المنطقة المبنية في القطاع ويحول سكانها إلى مهجرين، في الخيام أو الشوارع. وكان في رفح في 7 أكتوبر 200 ألف نسمة، واليوم يوجد هناك 800 ألف نسمة." وتابع أن "الطريقة الثالثة احتلال: الجيش الإسرائيلي يحتل القطاع ويُنشئ فراغا سيستدعي لاحق إقامة حكم عسكري واستيطان يهودي."

ووفقا لبرنياع، فإن "الجيش يتمسك بالطريقة الأولى، التطهير، وهذه مهمة عسكرية صرف؛ العالم، وبضمنه حكومات ودية لإسرائيل، مقتنع بأن الحديث يدور عن الإمكانية الثانية، حملة انتقام، عمياء ووحشية، وتطهير عرقي: هذه هي الرسالة من مشاهد الدمار واللجوء التي انكشف عليها العالم في القنوات التلفزيونية والشبكات الاجتماعية؛ وهذه هي الاقتباسات المنشورة على لسان وزراء في الحكومة الإسرائيلية." وأشار إلى أن مدة الحرب الحالية على غزة ليست مألوفة. "فالحرب التي بدأت بإخفاق رهيب، بكارثة، بإمكانها أن تحظى بتأييد جماهيري واسع، ولفترة طويلة. ومثل حجم الخراب هو حجم تعلقنا بالجيش بعد الخراب."

ولفت برنياع إلى أن "الجيش يأمل بواقع في غزة يسمح بقواعد لعبة شبيهة مثلما هي في شمال الضفة: أن يدخل الجيش الإسرائيلي إلى المدن والقرة كمشيئته؛ وأن يدير الفلسطينيون الناحية المدنية بتعاون جزئي مع إسرائيل. لكن غزة ليست جنين. وانهيار نظام حماس المدني سيحولها إلى ثقب أسود، تماما مثلما تظهر غزة وأخواتها في الصور الجوية."وتابع: "من سيدير غزة من أجلنا؟ حمائل، وفقا لاقتراح مسؤولين في جهاز الأمن. سيدير القطاع من أجلنا مخاتير وزعماء حمائل. وتعهد نتنياهو بألا يكون القطاع حماستان ولا فتحستان. سيكون حمائلستنان إذا. ويذكر المسنون بيننا أنه تمت تجربة هذا الاختراع مرة، في العام 1977، وانتهى بفشل مدوٍ. وأطلقوا عليه في حينه تسمية روابط القرى. ومثلما كان إبان الانتداب البريطاني، المخاتير يديرون حياة السكان تحت سلطة الحاكم العسكري. وهذا لم ينجح حينها ولن ينجح الآن، فيما يحيى السنوار ورفاقه يقتلون متعاونين على أقل من ذلك بكثير." وشدد برنياع على أن إمدادات الأسلحة الأميركية الهائلة لإسرائيل "مفرحة ومقلقة. مفرحة، لأن بدينا في هذه الحرب حليفة قوية بالإمكان الاعتماد عليها؛ مقلقة، لأنه اتضح أن إسرائيل ليست قادرة على التغلب وحدها حتى على أصغر أعدائنا."

* * *

مشادة جديدة بين نتنياهو وغالانت: "تضر بأمن الدولة"

اندلعت مشادة جديدة بين رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، ووزير أمنه، يوآف غالانت، كشفت عنها القناة 12 الإسرائيلية، مساء أمس الخميس، وصلت إلى حد اتهام غالانت لنتنياهو في الغرف المغلقة بأنه "يضر بأمن الدولة."

جاء ذلك على خلفية التقارير التي كانت قد أشارت إلى أن نتنياهو يمنع غالانت من عقد جلسات فردية مع رئيسي الموساد، دافيد برنياع، والشاباك، رونين بار، على خلفية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المحاصر. وبحسب القناة 12، فإن الواقعة

التي تعكس الخلافات بين نتنياهو وغالانت، جرت مطلع الأسبوع الجاري، على هامش اجتماع لكابينيت الحرب الإسرائيلي، عقد في مقر وزارة الأمن في تل أبيب (الكرياه).

وذكر التقرير أن أعضاء كابينيت الحرب الذين كانوا مجتمعين في مقر وزارة الأمن اضطروا للانتظار وقتا طويلا حتى وصول نتنياهو وغالانت إلى الاجتماع؛ ولفتت إلى أن سبب التأخير هو "مواجهة محتدمة" بين الاثنين. ووفقا للتقرير، فإن نتنياهو قال لغالانت، في اجتماع جمع بينهما على انفراد في إحدى غرف الكرياه، إن "النقاشات التي تعقد دون حضوره مع رؤساء الأجهزة الأمنية التابعة له، حول قضايا أمنية حساسة تتعلق بالحرب، غير مقبولة بالنسبة له."

وشدد نتنياهو على أن ذلك يشمل "القضايا القومية الحساسة التي ينبغي مناقشتها في إطار كابينيت الحرب"، علما بأن جهازي الشاباك والموساد يتبعان مباشرة لمكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية، ويأتمران بأمره.

ولفت التقرير إلى أن نتنياهو نقل لغالانت رسالة ادعى أنها موجهة من رئيس الموساد، برنياع، وقال: "أنا أعرض عليك ادعاءات رئيس الموساد الذي يرى أن هذه مناقشات عقيمة وهدفها هو العلاقات العامة."

بدوره، اعتبر غالانت أن الحديث عن "لقاءات روتينية" وأنها ليست بالأمر "غير المعتاد"، وأفادت القناة أنه في مرحلة ما قال غالانت لنتنياهو: "بمنع هذه اللقاءات – أنت تضر بأمن الدولة."

وذكرت القناة أن الاجتماع المحتدم بين الاثنين "لم ينته بالتوصل إلى تفاهمات"، معتبرة أنه "يعكس التوتر الكبير الذي يصل إلى ذروته بين رئيس الحكومة ووزير الأمن، في ذروة الحرب" الإسرائيلية على غزة.

* * *

سجال صاخب بين وزراء وهليفي في الكابينيت: "لدينا غضب شديد على الجيش"

السجال الصاخب في الكابينيت اندلع على خلفية قرار هليفي تشكيل فريق تحقيق في إخفاق 7 أكتوبر، علما أن الكابينيت عُقد من أجل التداول في قضية "اليوم التالي"، التي يرفض نتنياهو مناقشتها

انفض اجتماع المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت)، قبيل فجر اليوم الجمعة، في أعقاب سجال حاد بين الوزراء بتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير وميري ريغف ودافيد أمسالم وبين رئيس أركان الجيش، هيرتسي هليفي، على خلفية قرار هليفي تشكيل فريق تحقيق في مجرى الحرب على غزة والإخفاق الأمني الذي سمح بشن حركة حماس هجوم "طوفان الأقصى" في 7 تشرين الأول/أكتوبر الماضي. وانبرى وزير الأمن، يوآف غالانت، ووزراء كتلة "المعسكر الوطني" يدافعون عن هليفي. ودام اجتماع الكابينيت قرابة ثلاث ساعات ونصف الساعة، تخللها سجال صاخب، وفي نهايته نهض رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، وأعلن عن فض الاجتماع، قائلا إنه "سنواصل في وقت لاحق". وكان من المقرر أن يناقش الكابينيت موضوع "اليوم التالي" للحرب، وهو الموضوع الذي يرفض نتنياهو إجراء أي مداولات حوله.

وقال أمسالم لهليفي خلال الاجتماع إنه "أريد أفهم، بدلا من أن تحاربوا، هذا ما تفعلونه؟ الانشغال بتحقيقات؟". ورد الوزير حيلي تروبير من "المعسكر الوطني" على أقوال أمسالم، أنه "ليس واضحا لماذا تصرخ، رئيس هيئة الأركان أوضح الموضوع."

بدوره قال سموتريتش إنه "لدي غضب شديد على الجيش، وأنا صامت وأنتظر نهاية الحرب". وردت الوزيرة يفعات شاشا – بيطون: "أنت غاضب على الجيش وليس على المستوى السياسي؟". وأجاب سموتريتش: "يجب أن يُملي المستوى السياسي منذ الآن السياسة للجيش."

واستمر السجال بينهما إلى حين تدخل غالانت، قائلا "أنتم تجلسون هنا في ذرة حرب مقابل ضباط يديرون حرب، وبهذا تنشغلون؟". ورد عليه بن غفير قائلا: "أنتم تحضرون الأشخاص الذين أيدوا خطة الانفصال (عن غزة في العام 2005) من أجل التحقيق بالإخفاق."

وقال هليفي حول لجنة التحقيق إن "هذا تقصي حقائق مهني، ليس حول السياسة وإنما كيف عمل الجيش الإسرائيلي. وهذا أشبه بعدم إعطائكم جدولي الزمني للغد. وإذا كان يتبغي أن أجري تحقيقا عملياتيا، فإني لست مضطرا إلى الحصول على مصادقة." وأضاف هليفي أنه "حدث هنا أمر يتعين على الجيش أن يستخلص دروسا منه. فإذا وقع غدا حادث في منطقة أخرى، نريد أن تفهم ما الذي فشل في سلسلة القيادة. وأنا لا أجري التحقيق مع استنتاجات قومية، وإنما هذا تحقيق للجيش." هذا تحقيق عملياتي سينعكس على القتال في الشمال"، ضد حزب الله. وقال غالانت مخاطبا ريغف: "ميري، أنا لا أعمل عندك، دعيه يتحدث. رئيس هيئة الأركان يريد أن يكون جاهز لحرب في الشمال."

سموتريتش: "لا يمكن أن يجري الجيش تحقيقا بعد أن انهار تصور استمر 20 عاما". وقاطعه تروبير: "هذه تحقيقات من أجل استخلاص دروس". وردت ريعف: "لدينا غضب شديد ونحن نضبط أنفسنا". وطالب غالانت "لا تهاجموا الجيش". وعندها نهض نتنياهو وقال: "ينبغي التوقف، سنستمر في مرة أخرى."

وعقب رئيس المعارضة، يائير لبيد، على السجال في الكابينيت وكتب في حسابه في منصة "إكس"، أن "هذا إثبات آخر على أن هذا الكابينيت خطير. ودولة إسرائيل ملزمة بتغيير الحكومة ورئيسها. وهؤلاء الأشخاص لا يستحقون تضحية وبطولة مقاتلي الجيش الإسرائيلي."

* * *

خطة إسرائيلية لـ"اليوم التالي" للحرب: لجان محلية تدير غزة تحت إشراف دولي

يشرع كابينيت الحرب الإسرائيلي، الليلة، بمناقشات أولية حول "اليوم التالي" للحرب الإسرائيلية على قطاع غزة المتواصلة منذ 90 يوما؛ وفي هذا الإطار نشرت وسائل الإعلام الإسرائيلية خطة أعدها وزير الأمن، يوآف غالانت، بشأن مستقبل قطاع غزة، والتي تشمل "حرية عملياتية" لجيش الاحتلال في القطاع، وتقترح أن يُدار القطاع مدنيا بواسطة "جهات فلسطينية غير معادية لإسرائيل" تحت إشارف قوة دولية متعددة الجنسيات. وتنص خطة غالانت على "مواصلة القتال داخل قطاع غزة حتى تحقيق أهداف الحرب، وهي عودة الرهائن، وتجريد حماس من قدراتها العسكرية والحكومية، وإزالة أي تهديد عسكري من قطاع غزة"، كما تنص الخطة على أن "حماس لن تحكم غزة، وإسرائيل لن تحكم غزة مدنيا، وستوكل المسؤولية عن الحياة المدنية في القطاع لجهات فلسطينية غير معادية لإسرائيل، ولن تكون قادرة على العمل ضدها."

وفي ما يتعلق بإعادة إعمار القطاع، وفقا لخطة غالانت، فإن قوة بقيادة الولايات المتحدة بالشراكة مع الأوروبيين ودول عربية أخرى ستتولى مسؤولية إعادة تأهيل وإعمار قطاع غزة؛ إذ تنص الخطة على تشكيل "قوة عمل متعددة الجنسيات

بقيادة الولايات المتحدة بالشراكة مع دول أوروبية ودول عربية معتدلة"، على أن تعمل هذه القوة على "إعادة إعمار القطاع من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية."

ووفقا للمخطط، "ستكون هذه القوة متعددة الجنسيات هي العنوان الرئيسي للجهات الدولية المعنية بالمشاركة في إعادة إعمار غزة"، وتشير الخطة إلى أن "الكيان الذي سيسيطر (مدنيا) على قطاع غزة سيستند على الجهاز الإداري القائم في غزة، على أن يتم تشكيل لجان محلية تعمل تحت مظلة القوة متعددة الجنسيات وذلك بعد الموافقة الإسرائيلية على هذه اللجان." في المقابل، فإن "الجهة التي ستتولى فرض النظام في قطاع غزة"، بحسب الخطة، "لا تزال قيد البحث ولم يتم تحديدها"، وتنص الخطة على أن مرحلة "اليوم التالي" ستبدأ بعد عودة سكان شمال قطاع غزة إلى مناطقهم، وذلك في أعقاب "إعادة الرهائن الإسرائيليين وعودة سكان مناطق 'غلاف غزة' إلى بلداتهم."

وجرى استعراض خطة غالانت في وسائل الإعلام الإسرائيلية على أنها خطة "المستوى الأمني"، فيما أشارت القناة 12 إلى أنه "تم إعداد الخطة من خلال عمل مشترك مع أطراف أميركية ودولية، بما في ذلك مصر ودول خليجية، التي يقدر بعضها أن تكلفة إعادة إعمار القطاع ستصل إلى ما يقرب من 50 مليار دولار وستستغرق ما بين 7 إلى 10 سنوات."

وتشير التقديرات الإسرائيلية إلى أنه قد تكون هناك "مرحلة من الفوضى" مع بدء تنفيذ الخطة، وأضافت أن "التقييم الإسرائيلي هو أن غالبية العاملين في الجهاز البيروقراطي (الحكومي) في غزة ليسوا مرتبطين بحركة حماس، غير أنه سيتعين على الشاباك وأجهزة الأمن الإسرائيلية الموافقة على العناصر الفلسطينية التي سيسمح لها بالعمل مع الجهات الدولية."

وتنص الخطة التي أعدها غالانت لمستقبل غزة أو ما بات يعرف في الخطاب الإسرائيلي بـ"اليوم التالي" للحرب على القطاع، على أن إسرائيل ستنفذ "عملية مشتركة مع مصر" بالتعاون مع الولايات المتحدة، بهدف "عزل الحدود بين غزة ومصر بشكل فعال" لمنع تهريب الأسلحة والوسائل القتالية من سيناء إلى القطاع الفلسطيني.

ووفقا للمخطط، فإن إسرائيل تعتزم "عزل المناطق الحدودية بالوسائل التكنولوجية والمادية، في ظل سيطرة مشتركة - إسرائيلية مصرية - على دخول البضائع لقطاع غزة، فيما ستكون إسرائيل ضالعة مباشرة بالتفتيش الأمني لكافة البضائع التي قد تدخل إلى قطاع غزة عبر مصر."

معارضة إسرائيلية لمخطط غالانت

وفي تصريحات نقلتها القناة 12 الإسرائيلية، قال مسؤول رفيع المستوى في كابينيت الحرب الإسرائيلي، إن "ما عرضه غالانت على وسائل الإعلام ليس سوى مجرد اقتراح من بين مقترحات أخرى"، وأضاف أنه "سيتم اتخاذ القرارات بهذا الشأن في مجلس الوزراء للشؤون الأمنية والسياسية، وليس في وسائل الإعلام."

وأشارت مراسلة القناة 13 الإسرائيلية إلى أن "مسؤولا إسرائيليا رفيعا للغاية"، في إشارة ضمنية إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، "يعارض هذه الخطة التي تتعرض لانتقادات حادة من داخل الحكومة."

وفي بيان صدر عن وزير المالية الإسرائيلي، بتسلئيل سموتريتش، جاء أن "خطة غالانت لـ'اليوم التالي' هي إعادة بث لـ'اليوم السابق' للسابع من تشرين الأول/ أكتوبر"، في إشارة إلى هجوم "طوفان الأقصى"، وأضاف "الحل في غزة يتطلب تفكيرا خارج الصندوق بالإضافة تغيير التصوّر من خلال تشجيع الهجرة الطوعية والسيطرة الأمنية الكاملة (على غزة) بما في ذلك إعادة الاستيطان."

بدورها، قالت وزيرة الاستيطان والمهام القومية، أوريت ستروك، "عندما يجتمع مجلس الوزراء لمناقشة 'اليوم التالي' عليه أن يتذكر العقد المكتوب بينه وبين الجنود الذين ذهبوا (للمشاركة) في المعركة وعائلاتهم. العقد ينص على تدمير كافة قدرات حماس العسكرية والحكومية والاقتصادية؛ وإزالة أي تهديد من غزة تجاه إسرائيل"، واعتبرت أن خطة غالانت "لا تلبي هذا الحد الأدنى من هذه الشروط، وبالتالي ممنوع أخلاقيا قبولها."

* * *

فضيحة.. هآرتس: الشرطة لم تعثر على شهود لتأكيد الاغتصاب في 7 أكتوبر

ترجمة: موقع عربي21

قالت صحيفة هآرتس العبرية، في إنه بعد مرور ثلاثة أشهر، على عملية طوفان الأقصى، فإن "الشرطة" تواجه مصاعب في العثور على أدلة على وقوع "اعتداءات جنسية" خلال الهجوم. ولفتت إلى أن الشرطة تواجه صعوبة في تحديد مكان الضحايا المزعومين، ولا تستطيع ربط الأدلة الموجودة بمن قالت إنهم ضحايا موصفون. وأشارت إلى أنها لجأت إلى إطلاق نداء، من أجل الحصول على شهادات، بعد فشلها في العثور على ما يدعم ما روج له الاحتلال، لتبرير العدوان على القطاع. وقالت الصحيفة، إن الحديث عن اعتداءات جنسية مزعومة، تعتمد حتى الآن على شهادة واحدة فقط، لشابة تدعى س، ونشرت أجزاء من شهادتها على الإعلام العبري، وقدمت بكلمة مصورة في الأمم المتحدة، واعتمدت عليها صحيفة نيويورك تايمز. ووفقا للشهادة المزعومة، فإن امرأتين اغتصبتا وقتلتا في حفل الطبيعة، ورغم زعم الشرطة إجراء تحقيقات وفحص الشهادة واعتبارها موثوقة، إلا أن الصحيفة قالت إن المحققين لم يتعرفوا على النساء اللواتي زعم اغتصابهن، وأشار محقق، إلى أنه يريد دعم الرواية لكن في هذه المرحلة ليس لديه جثث محددة.

وقال ضابط بشرطة الاحتلال، إنهم جمعوا عددا قليلا من روايات شهود العيان حول المزاعم، وأضاف: "لدينا مشاهد للهجوم لكن نبحث عن أكثر من شاهد واحد."

وقال أحد العاملين في وحدة"زاكا" المختصة بالتعامل مع الجثث، والتي أشرفت على نقلها من المستوطنات المحيطة بغزة، إلى أنه اعتمد في زعمه على وجود اعتداءات جنسية، على ثلاثة صور "يعتقد أنهن ينزفن من بعض أعضائهن بعد إطلاق النار عليهن"، مشيرا إلى أنه "لم يرد المساس بكرامة الموتى" بشأن التقاط مزيد من الصور.

وكشفت الصحيفة أن أدلة الطب الشرعي غير متوفرة، وهذا صعّب على المحققين، إثبات المزاعم، فضلا عن أن محققي الجرائم الجنسية، يجدون صعوبة أخرى، هي الأسرى العائدين من غزة، لم يقدموا أدلة للشرطة حول جرائم جنسية مزعومة. وفند تقرير الصحيفة العبرية، مزاعم وزارة عدل الاحتلال، بعمليات اغتصاب جنسي وحرق وتقطيع أوصال.

وكان الرئيس الأمريكي، جو بايدن، زعم أن مقاتلي "القسام"، قاموا بالاغتصاب خلال الهجوم على مواقع الاحتلال، في عملية طوفان الأقصى، دون تقديم أدلة. وزعم وجود تقارير عن اغتصاب نساء وتشويههن، ووصفه بأنه أمر مروع، قبل أن تكشف صحيفة هآرتس عدم وجود شهود على هذه المزاعم.

وتضاف مزاعم الاغتصاب، التي يبحث الاحتلال بعد أشهر عن إثباتات لها، إلى مزاعم قطع رؤوس أطفال، والتي لم يتمكن الاحتلال حتى الآن من إثباتها والتي سوقت لها الإدارة الأمريكية وتراجعت عنها لاحقا بعد انعدام أدلة عليها.

* * *

يديعوت: ارتفاع عدد "المعاقين" في جيش الاحتلال يشكل ضغطا ماليا ونفسيا

قدرت وزارة الحرب الإسرائيلية أن عدد المعاقين في الجيش سيرتفع بنسبة 20% بسبب الحرب على غزة، بعد أن أعلن أمس عن خمس إصابات خطيرة جديدة بين الجنود الذين يقاتلون في القطاع. وقالت صحيفة يديعوت أحرونوت؛ إن عدد جرحى الجيش منذ 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي أمر لم تعرفه دولة الاحتلال في السابق، فالأرقام الرسمية تشير إلى 2300 جندي، لكن العاملين في الميدان لديهم رأي آخر. وتابعت الصحيفة بأن المستشفيات والمسؤولين الطبيين الميدانيين والمسؤولين في قسم إعادة التأهيل ومصادر في منظمة المعوقين في الجيش يقولون؛ إن الصورة أكثر قتامة بكثير. وتابعت بأن شركة للدراسات طلب الجيش خدماتها، توقعت أن الجنود الذين سيدخلون قسم إعادة التأهيل في عام 2024 سيبلغ 12.500 جندي، وربما يرتفع الرقم إلى 20 ألفا.

وأكدت أن العدد الذي يتلقى العلاج حاليا في القسم هو 60 ألف جندي معاق، أي إن الذين تم إضافتهم في عام 2023 يزيد على 20% المعلنة. وأشارت إلى أن 5 آلاف جندي أضيفوا إلى قسم إعادة التأهيل في 2023، منهم 3400 جندي بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، إثر هجوم المقاومة.

وأضافت الصحيفة: "لسوء الحظ، ليس من الضروري أن تكون خبيرا كبيرا لترى أن القتال يسبب عددا لا يحصى من إصابات الأطراف الخطيرة. يتحدث المحترفون عن الحاجة الماسة إلى مجموعة واسعة من برامج إعادة التأهيل، التي ستشمل الملحقات الطبية، والسكن الميسر، والمركبة المناسبة للمعاقين، والدعم الاجتماعي والعقل،ي وعلاجات إعادة التأهيل باهظة الثمن." ونوهت إلى أن "مجرد شراء الأطراف الاصطناعية وحده، يمكن أن يصل إلى مبالغ ضخمة، تصل إلى عشرات الآلاف من الشواكل للجندي المصاب. وذلك حتى قبل الدخول في نقاش مهني حول ما إذا كان من الصواب شراء الأطراف الصناعية المنتجة في إسرائيل، أو تلك المصنوعة في الولايات المتحدة، كما يطلبها معظم المصابين، وتكون تكلفتها أعلى وتشمل مصاريف السفر."

في قسم إعادة التأهيل، يتحدثون الآن عن الحاجة الفورية لمعايير لمئات الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الصحة العقلية، والعاملين الإداريين أيضا للتعامل مع موجة الإحالات. ووفقا لمسؤولين في القسم، تم تجنيد جزء كبير من الموظفين بموجب الأمر 8 في الاحتياط، على سبيل المثال، كمسؤولين في الصحة العقلية في الهيئة الطبية، مما يوفر استجابة فورية لاستفسارات الجنود في الميدان.

وقال مسؤولون في الجيش؛ إن تبعات الحرب تتطلب إخراج ميزانية قسم إعادة التأهيل من ميزانية وزارة الدفاع. المبلغ حاليا خمسة مليارات ونصف المليار شيكل.

ولفتت الصحيفة إلى ظاهرة جديدة بين الجنود المصابين، هي أنهم يرفضون مغادرة أقسام العلاج إلى منازلهم؛ بسبب وجود الجمعيات التي تقدم المساعدات لهم، والحفلات، والمطربين، والكوميديين الذين يرفهون عنهم، ووجبات المطاعم، وزيارات المسؤولين. أما في المنزل، فهم وحيدون وربما يعانون نفسيا.

* * *

نتنياهو لهوكشتاين: ملتزمون بإحداث "تغيير جوهري" على الحدود مع لبنان

ترجمة: وكالة سما الإخبارية الفلسطينية

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إن "إسرائيل ملتزمة بإحداث تغيير جوهري على حدودها مع لبنان سيمكّن

سكان الشمال من العودة إلى منازلهم ومن التمتع بالأمان وبالشعور به."

وفي التفاصيل، أوضح مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية أن "نتنياهو التقى مساء (الخميس) آموس هوكشتاين، المستشار الكبير للرئيس الأمريكي، في مكتبه بتل أبيب." وأوضح نتنياهو لهوكشتاين أن "إسرائيل ملتزمة بإحداث تغيير جوهري على حدودها مع لبنان، سيمكن سكان الشمال من العودة إلى منازلهم ومن التمتع بالأمان وبالشعور به، مؤكدا أن "إسرائيل لن تتوقف حتى تحقق هذه الغاية، سواء من خلال السبل الدبلوماسية وهي المفضلة بالنسبة إلى إسرائيل، أو من خلال سبل أخرى"، وفق ما ذكر مكتب نتنياهو.

وقال بنيامين نتنياهو للمبعوث الأمريكي: "إسرائيل بعد الهجوم القاتل في السابع من أكتوبر أصبحت أكثر تصميما وجرأة وتلاحما منها في أي وقت مضى..أولئك من جيراننا الذين لم يفهموا ذلك بعد سيفهمون ذلك جيدا لاحقا، في الجنوب وفي الشمال وفي أي ساحة أخرى."
هذا وقال وزير الأمن الإسرائيلي يوآف غالانت إن "إسرائيل تفضل المسار الدبلوماسي لتهدئة التوترات على الحدود مع لبنان"، موضحا أن "الحل السلمي لهذه المشكلة يتضاءل باستمرار."

* * *

إيهود باراك: اغتيال العاروري لن يهز حماس وخلفه لن يكون أقل مهارة

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق إيهود باراك إن اغتيال صالح العاروري نائب رئيس المكتب السياسي لـ"حماس" لن يهز الحركة، مشددا على أن خلفه لن يكون أقل مهارة منه. وفي 2 يناير/ كانون الثاني الجاري، اغتيل العاروري (رئيس حركة "حماس" في الضفة الغربية المحتلة) و6 كوادر أخرى من "حماس"؛ إثر إطلاق مسيّرة إسرائيلية ثلاثة صواريخ على مقر للحركة في الضاحية الجنوبية لبيروت، بحسب إعلان لبناني.

ومشيرا إلى عملية الاغتيال، قال باراك للقناة "13" الإسرائيلية، مساء الأربعاء: "من الخطأ الاعتقاد بأن هذا الأمر سيؤدي إلى هزة في حماس، وأنه لن يكون هناك بديل له (العاروري) خلال 24 ساعة."

وتابع: "وأيا كان من يعتقد أن هذا البديل سيكون أقل موهبة فهو أيضا مخطئ، بالطبع هناك خلف له، ولكل شخص (في حماس)." وسبق أن هدد مسؤولون إسرائيليون باغتيال قادة "حماس" في دول بينها لبنان وقطر؛ ردا على هجوم الحركة على إسرائيل في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

ولم تتبن إسرائيل أو تنفي المسؤولية عن عملية اغتيال بيروت، لكن لتل أبيب تاريخ طويل في اغتيال قادة لفصائل المقاومة الفلسطينية خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة. ومنتقدا تفضيل الاغتيالات في الوضع الراهن، قال باراك: "إذا نظرنا إلى الصورة الأشمل وقارنا بين اغتيال قادة حماس والإفراج عن الرهائن، فهما بذات الأهمية، لكن إطلاق الرهائن أكثر إلحاحا لإسرائيل."

* * *

نتنياهو خلال اجتماع مع سيناتور أمريكي:" إسرائيل" ستواصل الحرب بكل قوتها

قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال اجتماع مع السيناتور الأمريكي الجمهوري ليندسي غراهام، إن "إسرائيل

ستواصل الحرب بكل قوتها من أجل تحقيق جميع أهدافها." ويقوم السيناتور الأمريكي من الحزب الجمهوري ليندسي غراهام بزيارة إلى "إسرائيل."

وأوضح بنيامين نتنياهو خلال الاجتماع، قائلا: "تعتزم إسرائيل مواصلة عمليتها العسكرية في قطاع غزة بكل قوتها من أجل تحقيق جميع أهدافها، بما في ذلك التدمير الكامل للإمكانات العسكرية والسياسية لحركة حماس الفلسطينية." وأضاف: "نحن ملتزمون تماما بتحقيق جميع أهداف الحرب: تدمير حماس، وإطلاق سراح الرهائن وضمان ألا تشكل غزة تهديدا لإسرائيل مرة أخرى، كما يجب علينا تمكين مواطنينا من العودة إلى ديارهم في شمال البلاد وجنوبها، ولتحقيق ذلك سنتحرك بكل قوتنا حيثما كان ذلك ضروريا."

من جانبه قال السيناتور ليندسي غراهام: "أنا ملتزم اليوم أكثر من أي وقت مضى بتحقيق الاستقرار في بلدكم وفي هذه المنطقة من خلال مواصلة العمل مع إدارة بايدن."

هذا وقال وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت إن "إسرائيل تفضل المسار الدبلوماسي لتهدئة التوترات على الحدود مع لبنان"، موضحا في الوقت نفسه أن "الحل السلمي لهذه المشكلة يتضاءل باستمرار."

وكشفت القناة 12 الإسرائيلية، عن محادثات معقدة وجدال حاد بين رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ووزير الدفاع يوآف غالانت، قبيل لحظات من انعقاد جلسة المجلس الحربي (الكابينِت).

ومع دخول الحرب في قطاع غزة يومها الـ90 يستمر القصف الإسرائيلي على مختلف مناطق شمال وجنوب القطاع، دعت حركة "حماس" المؤسسات الأممية والحقوقية الدولية إلى التصدي لقرار إسرائيل بشأن الترحيل القسري لمئات الفلسطينيين من القدس والأراضي الفلسطينية.

* * *